الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير لبنان

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

المحتويات

مُقدِّمة ٤

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع ٦
التقدُّم المحقَّق ٧
التَّحدِّيات ٧
عوامل مساعدة ٨
توصيات ٨

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ٩
التقدُّم المحقَّق ١٠
التَّحدِّيات ١٠
عوامل مساعدة ١١
توصيات ١١

الهدف الثالث: تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء ١٢
التقدُّم المحقَّق ١٣
التَّحدِّيات ١٤
عوامل مساعدة ١٤
التوصيات ١٤

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال ١٥
التقدُّم المحقَّق ١٦
التَّحدِّيات ١٧
عوامل مساعدة ١٧
التوصيات ١٧

الهدف الخامس: خفض وفيات الأمهات ١٨
التقدُّم المحقَّق ١٩
التَّحدِّيات ٢٠
عوامل مساعدة ٢٠
التوصيات ٢٠

الهدف السادس: مكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض ٢١
التقدُّم المحقَّق ٢٢
التَّحدِّيات ٢٣
عوامل مساعدة ٢٣
التوصيات ٢٣

الهدف السابع: الاستدامة البيئية ٢٤
التقدُّم المحقَّق ٢٥
التَّحدِّيات ٢٦
عوامل مساعدة ٢٦
التوصيات ٢٧

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية ٢٨
الوضع الراهن والاتجاهات ٢٩
التَّحدِّيات ٣١
إطار عمل داعم ٣١
التوصيات ٣٢

الملحقات ٣٣
ملخص التقدُّم باتجاه تحقيق أهداف التنمية الألفية ٣٤
القدرة على مراقبة تحقيق أهداف التنمية الألفية ووضع التقارير عنه ٣٥
الفقر: تعريفات ومؤشرات ٣٦
المراجع ٣٧
الهوامش ٣٨

تنويه

نود أن نوجّه الشكر للجنتين الاستشارية والتقنية اللتين من دونهما لم يكن لهذا التقرير أن ينشر.

اللجنة الاستشارية

أمل كركي، مجلس الإنماء والإعمار
بيرج هتجيان، مدير عام وزارة البيئة
إكْرِمْ بيريردنش (Ekrem Birerdinc)، ممثل «اليونيسف»
حبيب العتيري (Habib Latiri)، ممثل «منظمة الصحة العالمية»
ليا عسيران، المجلس الاقتصادي الاجتماعي
نعمت كنعان، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
ريّا الحسن، مدير برنامج، وزارة الاقتصاد والتجارة
رياض طبارة، مستشار رئيس الوزراء
فيكتور بلة، ممثل «اليونسكو»
وليد عمَّار، مدير عام وزارة الصحة العامة
إيف دوسان (Yves de San)، منسِّق الأمم المتحدة المقيم
زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية غير الحكومية للتنمية

اللجنة التقنية

أديب نعمه، وزارة الشؤون الاجتماعية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
علي زين، «يونيسف»
أسما قرداحي، (UNFPA)
كريستيان دوكليرك (Christian de Clercq)، مستشار أول/منسِّق
ديما خطيب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إليز بوفيه (Elise Bouvet)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
غيث فريز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هزار كركلا، وزارة الاقتصاد والتجارة
مروان حوري، وزارة الشؤون الاجتماعية
محمد علي كنعان، وزارة الصحة العامة
ندى الناشف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نادر كيروز، مديرية الإحصاء المركزي
نواف كبارة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي
رمزي سلامة، «يونسكو»
ريم فياض، وزارة البيئة
زينة علي أحمد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
زياد منصور،«منظمة الصحة العالمية»

المحرر المسؤول

زياد عبد الصمد، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية غير الحكومية للتنمية

الترجمة والتحرير اللغوي

محمد أحمد شومان

تصميم وتنسيق

ريما الرفاعي

طباعة

دار الكتب

«نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني.»

«إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية»

«إن الألفية الجديدة، ومؤتمر قمة الألفية، يوفران لشعوب العالم فرصة فريدة للتأمل في مصيرها المشترك في وقت تجد نفسها فيه مرتبطة بعضها بالبعض على نحو لم يسبق له مثيل. وهي تتطلع إلى قادتها من أجل تبيُّن التحديات التي تنتظرها والتصرف حيالها. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على مواجهة تلك التحديات، إذا تقاسم أعضاؤها إحساسا متجددا برسالتهم. فالأمم المتحدة، التي أنشئت في عام ١٩٤٥ لكي تُدخل مبادئ جديدة في العلاقات الدولية، حققت نجاحا في بعض المجالات أكبر مما حققته في غيرها. وهذه فرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة بحيث تستطيع أن تُحدث فارقا ملموسا في حياة الشعوب في القرن الجديد.»

«نحن الشعوب – دور الأمم المتحدة في القرن الـ٢١»

من الملخص التنفيذي لتقرير الأمين العام
للأمم المتحدة الخاص بالألفية

WB/IMF
unicef
UNHCR
UNFPA
UNIDO
UNESCWA
UNODC
UNOHCHR

مُقدِّمة

اتَّسمت عملية إعداد تقرير أهداف التنمية الألفية (MDGR) في لبنان بأنها كانت عملية تشاركية. ففريق الأمم المتحدة في البلاد، وفي طليعته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بوصفه مدير الحملة، قاد دعم الحكومة في إعداد تقرير الأهداف المذكورة. ولقد مثَّل مجلس الإنماء والإعمار الرديف الحكومي الرئيسي لهذا التقرير. ولا تعدو المعطيات التي أخذت بعين الاعتبار لدى إعداد تقرير أهداف التنمية الألفية أن تكون معلومات مُضمَّنة في تقارير التخطيط الوطني، سواء أعدَّتها الحكومة، أم منظمات الأمم المتحدة أم شركاء المجتمع المدني. وقد أعدَّ تقرير أهداف التنمية الألفية فرق عمل تقنية ضمَّت ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات الصلة (وزارات الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والتعليم والبيئة والاقتصاد والتجارة)، ناهيك عن مجلس الإنماء والإعمار ومديرية الإحصاء المركزي ومكتب رئيس الوزراء ومنظمات الأمم المتحدة (يونيسف UNICEF، منظمة الصحة العالمية WHO، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، اليونسكو UNESCO، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) والمجتمع المدني.

ولقد اتَّصفت عملية إعداد تقرير أهداف التنمية الألفية كذلك بالأهمية نفسها التي يتسم بها الناتج نفسه من أجل بناء موقف متحد حيال أهداف التنمية الألفية (MDGs) ووعيها. لقد أمكن تحقيق كِلا الأمرين من خلال مقاربة تشاركية اعتُمِدَت في إبان إعداد التقرير، فضلاً عن الأنشطة المبرمجة بعد إطلاقه. والمخطَّط له أن يُعمَد إلى نشر التقرير على نطاق واسع، يشمل كل أصحاب الشأن المعنيين، وذلك بُغيَة دعم بناء التحالفات على كل المستويات الوطنية بين كلٍّ من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص.

تقوِّم الفصول السبعة الأولى التقدُّم الذي حقَّقه لبنان بالنظر إلى أوضاعه الأساسية والتحديات والفرص التي تواجهه في الوصول إلى تحقيق الأهداف، كما تتناول التوصات الخاصة التي يفترض تحويلها إلى فعل. أما الفصل الختامي الخُلاصي المتعلق بالشراكة العالمية فيتضمَّن عرضاً موجزاً لسياسة البلاد الاقتصادية الكلية (الماكروية).

ومع أنَّ غايات التنمية الألفية ومؤشراتها كانت أكثر مؤالفةً لقياس التقدُّم المحقَّق في البلدان الأقل تطوراً المختلفة عن البلدان ذات الدخل المتوسط كلبنان، غير أنَّ تقرير لبنان المتعلق بأهداف التنمية الألفية حافظ على الغايات والمؤشرات من أجل عقد التقويمات التقارنية العالمية. وقد اتُّخِذ القرار على الرغم من حقيقة أنَّ المؤشرات لم تكن في بعض الحالات مُدلِّلَةً كثيراً بما يعكس وضع البلاد الحقيقي. وهذا ينطبق خصوصاً على الهدف الأول الذي لا يشمل الفقر بمعناه الأوسع، أي فقدان القدرات، أو الافتقار إلى إشباع الحاجات الأساسية وتلبيتها. كما ينطبق ذلك أيضاً، على المؤشرات الأخرى، كتلك المتعلقة بالمساواة الجندرية، حيث لم تؤخذ مؤشرات «التمكين» - (empowerment) الأكثر ملاءمةً للبلدان متوسطة الدخل- بعين الاعتبار. لقد اعتمدنا، إذن، على تحليل النص حفاظاً على هامش من المرونة في التصدِّي للمميِّزات والسمات الوطنية (المحلية) وتقصِّيها. بيد أنَّ الاستثناءات الوحيدة كانت تتعلق بتلك الحالات التي بدت فيها المؤشرات غير ملائمة كلياً في ما يعني السياق اللبناني، الأمر الذي أدَّى إلى تعديلها تعديلاً طفيفاً وإلى استبدالها بما يلائم.

إنَّ البحث في لبنان يعوقه الافتقار إلى إحصائيات حديثة. فالمسح العيني الأول الكبير كان ذاك الذي أجرته في عام ١٩٩٦ وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أُجرِيَت مسوحات عينية أخرى بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، قامت بها مديرية الإحصاء المركزي ومكتب الاستخدام الوطني ووزارة الصحة العامة ويونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي سياق تحليل الوضع الراهن يدمج التقرير معطيات وإحصاءات إضافية متوفرة، متعلقة بالفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢.

ويعتبر هذا التقرير أول تقرير للبنان عن أهداف التنمية الألفية، وإنَّ مراجعته بغية قياس التقدُّم نحو تحقيق الأهداف العالمية سيُعمَد إلى إعداده في عام ٢٠١٥، يسبقها إصدار تقرير متابعة في عام ٢٠٠٧. والمؤمَّل أنَّه سيكون في وسع التقرير (أو التقارير) الاستفادة من الإحصاءات الجديدة التي ستكون متاحة. هذا، وسيبدأ كلٌّ من وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية الإحصاء المركزي والبنك الدولي (World Bank) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان للأمم المتحدة، بتطبيق مسح متعدِّد الأغراض يهدف إلى تحديث الإحصاءات المتعلقة بالفقر وسيكون بالمقدور قياس التقدُّم المحقَّق في تقرير أهداف التنمية الألفية الثاني. هذا، وستحدَّث «يونيسف» «قاعدة بيانات الأطفال» (child-info database) وتحديثها على نحو منتظم.

إنَّنا نتطلَّع إلى الاستمرار في خوض الحوار الإيجابي مع كل شركائنا في ما يتعلق بالقضايا والمسائل والأولويات التي تحكم معيشة مواطني لبنان. ونود أن نعرب عن شكرنا لأعضاء اللجنتين الاستشارية والتقنية الذين بذلوا جهودهم ووقتهم ومواردهم بمشاركتهم في إعداد هذا التقرير.

إيف دوسان
منسق الأمم المتحدة
المقيم في لبنان

جمال عيتاني
رئيس
مجلس الإنماء والإعمار

الغاية الأولى: خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

المؤشرات[١] (البديل) (بالنسبة المئوية)	١٩٩٥	غاية ٢٠١٥
السكان الذين يتدنّى دخلهم عن ١,٣$ يومياً (بالأسعار الجارية)[٢]	٦,٣ (١٩٩٧)	٣,١
حصة السكان ذوي الدخل الأدنى (١٧٪ من الإجمالي) من إجمالي الدخل الوطني[٣]	٤ (١٩٩٧)	...
الحاجات الأساسية غير المشبَعة: (حسب دليل أحوال المعيشة)[٤]		
– سكان معتبرون ضمن فئة أحوال المعيشة المتدنية (فئتا أحوال المعيشة المنخفضة والمنخفضة جداً)،	٣٥,٢	١٧,٦
– منهم سكان معتبرون ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جدا	٦,٨	٣,٤

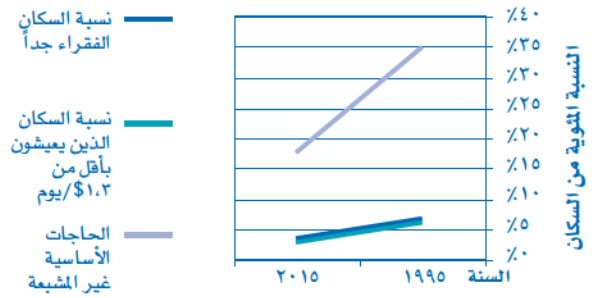

أ التقدُّم المحقَّق

المعطيات المتوفرة عن الفقر ومؤشراته غير كافية من اجل القيام بقياس دقيق لمؤشرات الفقر المقترحة في أهداف التنمية الألفية العالمية، ولا لقياس مدى التقدم المحقق في هذا المجال. ويتعلق ذلك بالدرجة الأولى بعدم توفر بيانات عن سنة الأساس المقترحة (١٩٩٠)، وعدم وجود قياس وطني لخط الفقر مقاسا بالدخل أو الاستهلاك، بالإضافة إلى خصائص الفقر في لبنان حيث يشكل الفقر النسبي والتفاوت جوانب أكثر أهمية من الجوع بحكم مستوى التنمية فيه. لذلك تم تكييف المؤشرات أو اعتماد مؤشرات بديلة، مع الالتزام بالبقاء على اقرب مسافة ممكنة من المؤشرات الدولية.

بالنسبة لمؤشرات الدخل، فالبيانات المتاحة عن عام ١٩٩٧، بينت أن حوالي ٣,٦٪ من السكان عاشوا بأقل من ٣,١$ في اليوم للفرد (بالأسعار الجارية)، وحوالي ١٨٪ عاشوا بأقل من ٢,٢$ في اليوم للفرد. أما بالنسبة لتوزيع الدخل، فقد قدر مُعامِل جيني (Gini coefficient) بـ ٠,٤٣٥، وبلغت حصة الـ ١٧٪ من السكان الأقل دخلا ٤٪ فقط من إجمالي المداخيل، وهو ما يشير إلى تفاوت هام في توزيع المداخيل في البلاد[٧]. وفي مقاربة حديثة لقياس خط الفقر في لبنان عام ٢٠٠٢، والمقدر بـ ٢,٢$ للفرد، فقد قدرت نسبة الذين يعيشون دون هذا الخط بحوالي ٧,١٪ من إجمالي السكان[٨].

وفي مقاربة بديلة لقياس الفقر في لبنان، تم استخدام مؤشرات اجتماعية – اقتصادية في بناء دليل أحوال المعيشة الذي اتاح تصنيف مستوى معيشة السكان إلى خمسة فئات استنادا إلى بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن والتي تم جمعها عام ١٩٩٥/١٩٩٦[٩]، فتبين إن حوالي ٣٥٪ من السكان يعيشون دون عتبة إشباع الحاجات الأساسية حسب دليل أحوال المعيشة (وهو ما يمكن اعتباره موازيا لخط الفقر الأعلى)، ومن اصل هؤلاء فان حوالي ٦,٨٪ يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدا (وهو ما يمكن اعتباره موازيا للفقر المدقع). وفي المقابل فان حوالي ٤٢,٢ ٪ من السكان اعتبروا في مستوى إشباع متوسط، فيما عاش ٢٢,٦ ٪ عند مستوى إشباع مرتفع، من اصل هؤلاء ٣,٥٪ عند مستوى إشباع مرتفع جدا.

وبشكل عام، وعلى أساس تقديري الدخل ودليل أحوال المعيشة المتقاربين، يمكن اعتبار أن نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع، تقارب الـ ٧٪ من إجمالي السكان[١٠]. أما فيما يختص بالجوع، كما تعبر عنه مؤشرات سوء التغذية، فان نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لاستهلاك السعرات الحرارية تقدَّر بأقل من ٢,٥٪. أما الأطفال دون سنّ الخامسة الذين تقل أوزانهم عن المعدل فتقدَّر نسبتهم بنحو ٣ ٪ في العام ١٩٩٥ وقد حافظت على مستواها في عام ٢٠٠٠[١١].

هذا ويتلازم الفقر مع عدد من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية. وبشكل عام، فان متوسط حجم الأسر ذات مستوى المعيشة المنخفض (٥,١ أفراد) أعلى من المعدل الوطني (٤,٧ أفراد). إلا أن الأسر الفقيرة جدا هي اصغر حجماً ونسبة كبيرة منها مكونة من شخص أو شخصين مع غلبة كبيرة للمسنين، وخصوصا النساء المترملات. أما لجهة الخصائص التعليمية فان ٧٠٪ من الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أميا، هي اسر ذات مستوى معيشة متدن. وكذلك فان ٥٩,٥٪ من اسر العاطلين عن العمل هي اسر ذات مستوى معيشة متدن. وتشكل المساعدات مصدرا هاما لمعيشة الأسر الفقيرة جدا، في الوقت الذي يستهلك الإنفاق على الغذاء القسم الأكبر من موازنتها.[١٢]

ومن خصائص الفقر في لبنان وجود تفاوتات مناطقية هامة. وهناك عدد من المناطق الفقيرة، خصوصا في الأرياف، فضلاً عن وجود تركز للفقراء في بعض أحياء المدن وفي الضواحي. فالفقر في هذه المناطق يترافق مع تردي البنى التحتية والخدمات العامة والافتقار إلى فرص العمل والاكتظاظ والإخفاق المدرسي وعمالة الأطفال، إلخ. وعلى سبيل المثال، تقدَّر نسبة الأسر التي تتسم بدرجة إشباع متدنية بـ ٦٧,٢ ٪ في بنت جبيل، و٦٥,٩ ٪ في الهرمل، ٦٣,٣ ٪ في عكار؛ مقارنةً بمعدل وطني يبلغ ٣٢,١٪[١٣]. وفي تقدير آخر لفقر الدخل المدقع عام ٢٠٠٢ (٢,٢ دولار للفرد)، قدرت نسبة الفقراء جدا بـ ٧,١٪ وطنيا، إلا أنها تبلغ ٢٢,٢ ٪ في الهرمل، ٢١,٨ ٪ في بعلبك، و١٩,٤ ٪ في عكار، و٠,٤ ٪ في كسروان وعاليه، و٠,٧ ٪ في بيروت، و١,٣ ٪ في الشوف وبعبدا.[١٤]

من جهة أخرى، تبيَّن التفاوتات في أجور العمال من مختلف القطاعات الاقتصادية أنَّ المداخيل الأكثر تدنياً هي من نصيب العمال الزراعيين والعمال غير المهرة. وباعتبار ارباب الأسر ذات مستوى المعيشة المتدني، فإنهم يتوزعون على المهن الفردية على النحو التالي:

- المزارعون والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك: ١٢,٠٪،
- العاملون في تشغيل وقيادة الآليات والتجهيزات الثقيلة والرافعات: ١١,٥٪،
- العمال والمستخدمون غير المهرة في قطاع البيع والخدمات: ١٠,٧٪،
- الباعة ومساعدو البيع: ٩,٧٪،
- عمال المناجم والكسارات والبناء: ٩,١٪،
- العمال الزراعيون والصيادون: ٩,٠٪،
- العمال غير المهرة في المناجم والبناء والأشغال العامة والصناعة والنقل: ٧,٢٪.

١ القضاء على الفقر المدقع والجوع

٢ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية الثانية: خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

المؤشر (بالنسبة المئوية)	١٩٩٠	١٩٩٥	غاية ٢٠١٥
١. نسبة الأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن[٥]	–	٣	١,٥
٢. نسبة السكان المستهلكين سعرات حرارية دون الحد الأدنى[٦]	٢,٥>	٢,٥>	١,٢٥>

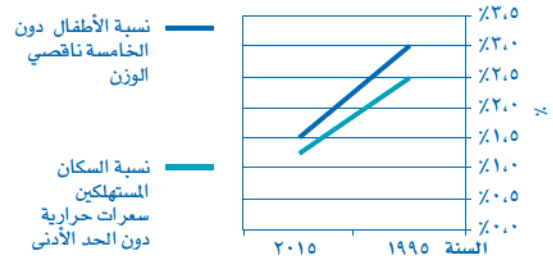

ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء موظفو القطاع العام من الرتب الإدارية المتدنية، والعاطلين عن العمل. أما من ناحية الخصائص الاجتماعية، فان معدلات الفقر هي أعلى بين الأسر التي تعيلها نساء (٤٣,٨٪) مقابل ٣٠,١٪ للأسر التي يعيلها الرجال[١٥]. كما أن معدلات الفقر مرتفعة بين أصحاب الاحتياجات الخاصة والمسنين. ويعاني الفقراء عموما من عدم تمكنهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية بالنوعية المطلوبة ومن قصور التغطية بشبكات الآمان الاجتماعي وأنظمة التأمين الصحي التي لا تشمل تغطيتها سوى ٤٢٪ من السكان[١٦]. وهكذا، فإنّ مفهوم "التعرُّض" في لبنان هو أحد محدِّدات الفقر الأساسية.

ب التَّحدِّيات

يواجه لبنان تحديات عديدة في معالجته مسألة الفقر، وخصوصاً في ظروف بطء النمو الاقتصادي، أبرزها:

- توفير معطيات دقيقة وتفصيلية بصورة منتظمة.
- تحفيز نمو اقتصادي يولِّد فرص العمل والمداخيل، باعتبار هذه شروطاً لازمة لأيِّ خفض للفقر.
- تبنّي استراتيجية تنمية وطنية شاملة وسياسات اجتماعية ترمي إلى خفض الفقر. فالحكومة اللبنانية لا تملك إستراتيجية وطنية مُزَمَّنة لتخفيف الفقر على الرغم من وجود العديد من المبادرات والبرامج المتفرقة.
- صياغة إستراتيجية وطنية تستهدف تحقيق تنمية مناطقية متوازنة، بما في ذلك وضع أولويات للتدخُّل في معظم المناطق المحرومة وخلق آلية تنسيق فعالة بين أصحاب الشأن والمستفيدين (stakeholders)، على الصعيدين المحلي والوطني.
- عدم وجود سياسة متكاملة أو نظام متكامل لشبكات الآمان الاجتماعية، وثغرات أنظمة التأمين.
- خفض أكلاف توفير الحاجات الأساسية والخدمات الاجتماعية المرتفعة، مقارنةً بالمدخول المحدود، علاوة على التطلع إلى فعالية الخدمات الصحية والتعليمية وتغطيتها وكفاءتها، مقارنةً بالإنفاق المرتفع في هذه القطاعات من الموازنة العامة ومن حساب المصاريف الأُسَرِيَّة.
- محدودية فرص العمالة وتزايد البطالة، ولاسيما بطالة الشباب والباحثين الجدد عن فرصة عمل أولى.

ج عوامل مساعدة

ثمَّة في لبنان عوامل مساعدة داعمة عديدة يمكنها أن تدفع باتجاه تنفيذ إستراتيجية لخفض الفقر، ولا سيما:

- وجود قاعدة من الموارد البشرية مؤهَّلة جيداً على الصعيد العلمي-الثقافي، يمكنها تنفيذ تدخُّلات ترمي إلى خفض الفقر بصورة مستدامة.
- وجود قدرات اقتصادية كامنة (economic potential) قابلة للتحويل إلى فعالية محققة في ميادين وقطاعات عديدة، بما في ذلك الصناعات المتقدِّمة والزراعة.
- وجود قطاع خاص مجرَّب وذو خبرة، يمكنه أن يكون شريكاً للحكومة والمجتمع المدني في خفض الفقر من خلال تبني استراتيجيات هادفة ومناسبة.
- وجود مجتمع مدني بالغ النشاط يواصل الاضطلاع بدوره كشبكة أمان للفقراء، وينفِّذ مبادرات هادفة إلى خفض الفقر عبر تنمية محلية وخطط مولِّدة للدخل.
- وجود مؤسستين حديثتي التكوين هدفهما خفض الفقر والتنمية المناطقية، هما الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، ومشروع التنمية المحلية، يعملان تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار.
- النسبة المتدنِّية نسبياً للأفراد الذين يعيشون الجوع والفقر المدقع.

د توصيات

في ما يلي بعض المقترحات التي تساعد في التوصل على وضع سياسات وطنية مناسبة لمكافحة الفقر. وبناء على التشخيص الآنف، يمكن العمل على:

- إجراء دراسات تتناول الفقر باتجاه تبنّي تعريف (تحديد) للفقر ولخط الفقر وطنياً، فضلاً عن تحديد منحىً للفقر، بما في ذلك تحديد توزع الفقراء الجغرافي وخصائصهم وجنسهم (gender).
- صياغة إستراتيجية وطنية مُزَمَّنة لخفض الفقر، وتنمية مناطقية متوازنة من ضمن رؤية تنموية شاملة تركِّز على توزيع متكافئ للموارد والوصول إليها.
- صياغة سياسة للعمل/العمالة وتنفيذها، بما يفضي إلى خلق فرص عمل جديدة، وخصوصاً للفقراء، أخذاً بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل وحاجاته ومخزونه، بما في ذلك اعتماد سياسة أجور ومداخيل مرنة تتوافق وأكلاف المعيشة ومستويات الأسعار الرائجة.
- وضع نظام متكامل للتأمينات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعية، بما يضمن وصولاً متكافئاً وعادلاً إلى خدمات صحية وتعليمية ذات نوعية جيدة؛ وتطوير تدخُّلات الرعاية الاجتماعية بالنسبة إلى مجموعات المعرَّضين (vulnerable groups).
- تعبئة القدرات المحلية بما يسهم في خفض الفقر على الصعيد المحلي، بما في ذلك التمكين وعمليات المشاركة في المجتمعات المحلية.
- تعزيز التنسيق بين كلٍّ من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، سعياً لوضع سلَّم أولويات للتدخُّلات الرامية إلى خفض الفقر، وذلك في سياق شراكة حقيقية، إضافة إلى تعزيز التنسيق في ما بين الصناديق الاجتماعية المختلفة.

تقويم شامل للمناهج التعليمية الجديدة – متمثلاً بإطار عمل ضمن مشروع مشترك بين كلٍّ من: المركز التربوي للبحوث والإنماء و«اليونسكو» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – فتبيَّن وجود بعض المشكلات المتعلقة بتنفيذ المناهج، وخصوصاً الحاجة إلى تدريب إضافي للمعلمين وإلى أبنية مدرسية حديثة وإلى التجهيزات المخبرية الضرورية. كما يسجِّل تأخر ملحوظ في ما يتعلق بتنقيح كتب التاريخ لكل المدارس. والتحدِّي يتلخَّص في تنفيذ المناهج المنقَّحة تنفيذاً كاملاً، الأمر الذي توقَّف بسبب نقص الموارد البشرية والمادية المطلوبة.

• يعاني قطاع التعليم من مشكلات بنيوية تتمثَّل في تخصيص النفقات العامة. فهناك ٨٢٪ من الإنفاق العام على التعليم يُستخدَم للرواتب (٧٥٪ للجهاز التعليمي و٧٪ للجهاز الإداري).

• انعدام التجانس بين نسبة معلِّم/تلميذ المرتفعة، المقدَّرة بنحو ١:٩ مقارنةً بالنسبة العالمية ١:١٥–٢٠، وبين نوعية التعليم[٤٠].

• تبيَّن مؤشرات الالتحاق الصافية في مختلف مستويات التعليم أنَّ هناك نسبة كبيرة من متخرِّجي التعليم الأساسي لا يلتحقون بالمدارس الثانوية، وهؤلاء ينتقلون مباشرةً إلى سوق العمل، ويحتاجون إلى خدمات تعليمية جديدة (الأمر الذي ليس متاحاً في الوقت الراهن في معظم مدارس لبنان)، وبالتحديد التوجيه المدرسي لطلاب الصفين الثامن والتاسع المبني على قدراتهم وحاجاتهم، علاوة على حاجات سوق العمل والفرص المتاحة. وهذه الخدمة ينبغي أيضاً أن تُوفَّر على مستويي التعليم الثانوي والجامعي حتى يتسنَّى تقديم جملة من المهارات المهنية للطلاب، بما يساعدهم على دخول سوق العمل.

ج عوامل مساعدة

تعتبر الإنجازات القانونية (التشريعية) والسياسية التالية أدناه مؤشِّرات لتحقيق الإنجازات التعليمية المستمرة:

• تبنَّي مجلس الوزراء في العام ١٩٩٤ خطة إعادة تأهيل نظام التعليم التي شكَّلت خطوةً مهمةً باتجاه البدء بإصلاح نظام التعليم في لبنان، بما في ذلك تبنِّي المناهج التعليمية الجديدة في عام ١٩٩٨.

• وفَّر تشريع قانون إلزامية التعليم الابتدائي في آذار/مارس ١٩٩٨، متبوعاً بالجهود الداعمة التي أبدتها منظمات عديدة معنية بشؤون حقوق الطفل و«اليونيسف» بالتنسيق مع لجنة حقوق الطفل النيابية، قاعدة لتأمين التعليم الأساسي للجميع. وهذا يشكِّل مَعْلَماً حاسماً، فيما المطلوب راهناً بذل الجهود الآيلة إلى تنفيذ القانون المذكور، سواء لجهة توفير غرف الصفوف ذات المواصفات الصحيحة لمجمل المجموعات العمرية المعنية، أم لجهة الحدِّ من التسرُّب باتجاه دخول سوق العمل المبكر، وخصوصاً في ما يعني الأسر الفقيرة وفي مناطق الأطراف.

• التصديق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨.

• التزام لبنان تنفيذ القرارات المتَّخَذة في المنتدى العالمي للتعليم المنعقد في «دكار»، وتشكيل لجنة لصياغة خطة «التعليم للجميع» الوطنية.

د توصيات

إنجاز خطة عمل وطنية تتصدَّى للتعليم الأساسي وتحدِّد الخطوات التي ينبغي القيام بها لضمان نوعية أفضل لتعليم أساسي للجميع، وذلك من خلال:

• تبنِّي الإجراءات الكفيلة بتنفيذ التعليم الإلزامي وزيادته ليغطي الأطفال حتى سنِّ الخامسة عشرة.

• ضمان التحاق الأطفال، بمن فيهم ذوي الحاجات الخاصة، وإنقاص معدَّلات التسرُّب على الأقل حتى نهاية التعليم الأساسي.

• ترشيق المناهج التعليمية بناءً على دراسات تقويمية أجراها كلٌّ من المركز التربوي للبحوث والإنماء و«اليونسكو» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضمان المنشآت المدرسية المطلوبة.

• إعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم وتزويدهم بالمهارات حتى يتمكنوا من تنفيذ المناهج الجديدة.

• بناء قدرات المديرية العامة للتربية، وخصوصاً لجهة التخطيط والتنفيذ والتقويم.

ترشيد الإنفاق وتخصيص الموارد المبنية على استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

• عمليات العمل داخل وزارة التربية وتوزيع المسؤوليات.

• تطوير النظم التعليمية بشكل مستمر.

• خطة عمل متوسطة المدى تكفل توفير فذلكة تربوية (تعليمية) مناسبة.

• إعادة توزيع المعلمين والكادرات بغية رفع نسبة «تلميذ/معلم» إلى ١:٢٠، كما هي الحال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OECD).

الغاية الثالثة: ضمان شمول التعليم المدرسي الابتدائي الكامل الأطفال، ذكوراً وإناثاً وأينما كانوا، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

المؤشرات (بالنسبة المئوية)	١٩٩٦	٢٠٠٠	غاية ٢٠١٥
صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي[١٧]	١٨٩٧،٦	١٩٩٨،٣	١٠٠
نسبة التلاميذ الذين أنهوا الصف الخامس	٩١،١ (١٩٩٧)[٢٠]	٢١٩٥،٣	١٠٠
معدل معرفة الكتابة والقراءة لدى المجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة	٢٢٩٨،٩	٢٣٩٧،٥	١٠٠

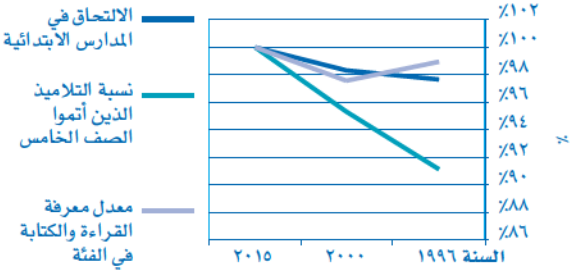

أ التقدُّم المحقَّق

إنَّ الإنجازات التي حقَّقها لبنان في حقل التعليم تثير الإعجاب، حيث بلغ صافي الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي ٩٨،٣٪ في العام ٢٠٠٠، مرتفعاً من ٩٧،٦٪ في العام ١٩٩٦. وقد ازدادت نسبة التلاميذ الذين أتموا التعليم الابتدائي من ٩١،١٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٩٥،٣٪ في العام ٢٠٠٠، فيما تشير الدراسات التي أجريت مؤخراً الى أنَّ معدَّل معرفة الكتابة والقراءة في المجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة بلغت ٩٧،٥٪[٢٤] في العام ٢٠٠٠.

لقد حدث تعزيز ملحوظ استهدف التعليم الأساسي (basic education) على الصعيد الوطني في السنوات الأخيرة. وقد شكَّل الإنفاق على التعليم ما نسبته ١١٪ من إجمالي ناتج عام ١٩٩٩ المحلي القائم (total GDP). أما حصة الإنفاق الحكومي على التعليم العام (general education) فقد تراوحت بين ٧٪ في عام ١٩٩٣ و٦،٣١٪ في عام ١٩٩٦ و٦،٠٠٪ في عام ١٩٩٩[٢٥]. إضافة إلى ذلك، ازدادت نسبة الإنفاق على التعليم الابتدائي (primary education) من الناتج المحلي القائم من ١،٦٪ لعام ١٩٩٣ إلى ٢،٣٪ لعام ١٩٩٨[٢٦]، فيما ازداد إنفاق الحكومة على التعليم الأساسي - باعتبار ذلك نسبة من الإنفاق الحكومي على التعليم - من ٥٦٪ في العام ١٩٩٣ إلى ٦٥٪ في العام ١٩٩٨.

ومع ذلك، فإنَّ معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي المرتفعة هذه يضعفها ويخفف منها القلق في ما يعني نوعية التعليم في البلاد. ذلك أنَّ نحو ٦٥٪ من أطفال الصف الرابع[٢٧] ونحو ٦٦٪ من تلامذة الصف الثامن[٢٨] فقط يمتلكون شبكة المهارات الأساسية المُعتمَدة على المستوى الوطني. وإحدى عواقب التدهور الذي شهدته نوعية التعليم الرسمي (public education) في إبان الثمانينات تجسَّدت في تعاظم الالتحاق في نظم التعليم الخاص[٢٩]، وهو اتجاه لم يستمر في السنوات الأخيرة بالنظر إلى تدهور الوضع الاقتصادي (نسبة الالتحاق بالمدارس الرسمية ٣٠،٦٪، و٥٦،١٪ بالمدارس الخاصة، و١٣،٤٪ في المدارس المجانية (غير المتوخِّية للربح not-for-profit schools) - في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠)[٣٠].

وهناك إنجاز آخر يسجَّل للبنان، وهو ضآلة التمييز الجنسي (الجندري) من حيث الوصول إلى التعليم الابتدائي في البلاد. ومعدَّلات التسرُّب بالنسبة إلى الذكور (٧،٨٪) هي أعلى من المعدلات العائدة للإناث (٥،٥٣٪)[٣١]، فيما كانت نسبة التلاميذ الذين أنهوا الصف الخامس (٧٩،٦٪) أعلى أيضاً مما لدى التلميذات، حيث بلغت ٨٧،٧٪ في العام ٢٠٠٠[٣٢]. ومردُّ ذلك إلى دخول الصبيان باكراً إلى سوق العمل نتيجةً للفقر وللضغوط الاقتصادية-الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يتفوق الذكور الملتحقين بالمدارس الخاصة (٥٢،٤٪) على الإناث (٤٨،٧٪).

وكما هي الحال بالنسبة إلى الفقر، تشكِّل التفاوتات المناطقية من حيث الوصول إلى التعليم سمةً مميِّزة للبنان. فالأمية أعلى في مناطق البلاد المحرومة: إذ تبلغ ٣٠،٥٪ في منطقة عكار، مقارنةً بنحو ٧،٧٪ في مدينة عاليه (١٩٩٥)[٣٣]. أما معدَّلات الالتحاق العام الإجمالية فتتفاوت من منطقة إلى أخرى، حيث تبلغ ٨٢،٥٪ في جبل لبنان و٨٠،٣٪ في بيروت و٧٨،٥٪ في جنوب لبنان؛ وتنخفض إلى ٧٤،٣٪ في البقاع وإلى ٧٤،١٪ في شمال لبنان (٩٩/١٩٩٨)[٣٤]. وأما المدارس الخاصة فتتركَّز أعلى نسبها في بيروت وجبل لبنان (٤٠٪)، مقارنةً بمناطق البلاد الأخرى (١٨٪ في جنوب لبنان، ١٨٪ في البقاع، ٢٠٪ في شمال لبنان) (١٩٩٥-٩٦)[٣٥]. وأما في ما يتعلق بتوزع المدارس على المناطق، فمن الملاحظ أنَّ بيروت وجبل لبنان يحظيان بأعلى نسبة من المدارس الخاصة (٥٨،٧٪ و٥١،٧٪ على الترتيب)، في حين أنَّ المناطق الأخرى تتمتع بنسبة أعلى من المدارس الرسمية (٥٦،٢٪ في جنوب لبنان و٥٢،٤٪ في البقاع، ١٩٩٥-٩٦). هذا، ويحظى شمال لبنان -وهو يتَّسم بكونه الأكثر حرماناً بين المناطق من حيث عدد المؤشرات الاقتصادية/الإجتماعية- بأعلى نسبة من المدارس الرسمية في البلاد، حيث تصل إلى ٦٦،٥٪[٣٦].

ب التحدِّيات

ما يزال لبنان يواجه تحديات عديدة في التصدِّي لقضايا التعليم، بما في ذلك:

- تنفيذ إستراتيجية وطنية لضمان شمول التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. فقد كان يُتوقَّع أن تنجز اللجنة الوطنية -التي شُكِّلت لصياغة خطة عمل وطنية تنسجم وعناوين المنتدى العالمي للتعليم (World Forum on Education) المنعقد في «دكار» ٢٠٠٠ - تقريرها في العام ٢٠٠٢ حتى يتسنَّى تعيين مجالات أولويات التدخُّل. فالمخطَّط الأولي الصادر رسمياً ليس ملائماً، فضلاً عن أنَّه يتطلب نقاشاً مستمراً بهدف تعزيزه وتحسينه.
- عدم تنفيذ قانون إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي تنفيذاً كاملاً حتى اللحظة. فقد بيَّنت الأرقام التي عرضتها منظمة «يونيسف» خلال ندوة عقدت في مجلس النواب عام ٢٠٠٠ أنَّ ١٢٠٠ طفل بعمر السادسة لم يتسنَّ لهم الالتحاق بأيٍّ من المؤسسات التعليمية، وأنَّ معدَّلات التسرُّب المدرسي تشكل ٣٠٪ من إجمالي الالتحاق[٣٧]. وتشير الدراسة نفسها إلى أنَّ سبب ذلك يعود أساساً إلى تدهور المعايير الاقتصادية، حيث إنَّ ٥٤،٣٪ من عدم الالتحاق مردُّه إلى الظروف الاقتصادية[٣٨]. فالإنفاق على التعليم يشكِّل ١٣،١٪ من ميزانية العائلة (الأمر الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد نفقات كلٍّ من الغذاء والنقل)[٣٩].
- على أثر تنفيذ المناهج التعليمية الجديدة في العام ١٩٩٨، بدأ المركز التربوي للبحوث والإنماء (CERD) بتدريب المعلمين، بالتعاون مع المديرية العامة للتعليم. ولقد صدر في العام ٢٠٠٠

الهدف الثالث: تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء

الغاية الرابعة: القضاء على التمييز الجنسي (الجندري) في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، ويُفَضَّل ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وعلى كل مستويات التعليم الأخرى قبل حلول عام ٢٠١٥.

المؤشر (بالنسبة المئوية)	١٩٩٥	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	غاية ٢٠٠٥	غاية ٢٠١٥
نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي[٤١]	٩٣	١٠٠	١٠٠	
نسبة الإناث إلى الذكور في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة من حيث معرفة الكتابة والقراءة	٤٢٩٦،٥			١٠٠
حصة النساء من العمالة المأجورة في القطاع غير الزراعي	٤٣١٤،٢			
نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في مجلس النواب[٤٤]	٢،٣	٢،٣		

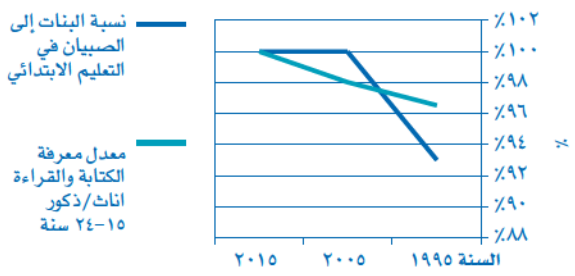

أ التقدُّم المحقَّق

لقد حقَّق لبنان تقدُّماً ملموساً في اتجاه بلوغه المساواة الجنسية (الجندرية) في التعليم. وكما أشير في الفصل الثاني، فإنَّ ثمة انعداماً كلياً في اللامساواة الجندرية في ما خصَّ التعليم: فالالتحاق على كل مستويات التعليم بلغ ٣٠،٩٪ في عام ١٩٩٦، وكانت النسبة ٣١،٥٪ للذكور و٣٠،٥٪ للإناث[٤٥]. وبلغت نسبة البنات إلى الصبيان في عام ١٩٩٦ في مراحل التعليم: الابتدائي ٩٣٪ والمتوسط ١٠٤٪ والثانوي ١٠٣٪[٤٦]. وتدل الدراسات التي أُجريَت مؤخراً إلى أنَّ المساواة الجندرية من حيث الوصول إلى التعليم الابتدائي قد تحقَّقت على وجه التقريب. ولقد تحسَّنت نسبة البنات إلى الأولاد بصورة ملموسة في غضون العقدين الأخيرين، حيث كان التحاق البنات بالتعليم الابتدائي أقل بنسبة ٨٠٪ مقارنة بنسبة ٩٠٪ للصبية. وكانت هذه الفجوة أوسع في ما يتصل بمستويات التعليم الأخرى، إذ كانت نسبة التحاق الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة أقل من ٤٠٪ للبنات مقارنةً بأكثر من ٥٠٪ للصبية؛ وأما في التعليم الثانوي -أي في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة- فقد كانت أقل من ١٠٪ للبنات وأكثر من ٢٥٪ للصبية[٤٧].

ازدادت معدَّلات التسرُّب بعد الصف الخامس للبنات والصبية على حدٍّ سواء. ففي عام ١٩٩٥ سجَّلت الإناث نسبة التحاق بلغت ٩٥،٦٪ في التعليم الابتدائي و٩٤،٨٪ في التعليم المتوسط و٦٧،٦٪ في التعليم الثانوي؛ مقارنة بنسب التحاق الذكور التالية: ٩٥،٣ و٩٣،٢ و٦١،٢٪ على الترتيب[٤٨]. أما معدل تسرُّب الأولاد المرتفع فمردُّه إلى عدة عوامل أهمُّها دخولهم سوق العمل مبكراً نظراً لحاجة الأسرة الاقتصادية.

وعلى الرغم من التحسُّن العام الذي طرأ على معدَّلات الالتحاق على الصعيد الوطني، فإنَّ الأمية في أوساط الإناث (١٧،٨٪) تظلُّ أعلى مما هي في أوساط الذكور (٩،٣٪)، فيما يبلغ هذا المعدل على الصعيد الوطني نحو ١٣،٦٪[٤٩]. ويبدو تفاوت معدلات الأمية واضحاً على صعيد المناطق، فيما سجل أعلى نسبه في شمال لبنان (إذ بلغت نسبته فيه ٢٠٪: للذكور ١٥،٦٪ وللإناث ٢٤،٣٪)، يليه جنوب لبنان (١٤٪: للذكور ٩،٨٪ وللإناث ١٨،٣٪)، فالنبطية (١٨٪: للذكور ١٠،٨٪ و٢٥٪ للإناث)؛ أما في بيروت فقد بلغت النسبة ٩،٥٪ (للذكور ٦٪ و١٢٪ للإناث)[٥٠]. وتتعاظم الأمية في أوساط مجموعات كبار السن، في حين أنَّ مستوياتها تتفاوت بين الذكور والإناث في أوساط المجموعات العمرية الشابة انخفاضاً (للإناث: ١،٧٪: للمجموعة العمرية ١٠-١٤ سنة، و٢،٣٪ للمجموعة العمرية ١٥-١٩ سنة، و٣،٩٪ للمجموعة العمرية ٢٠-٢٤ سنة)[٥١].

ومع أنَّه لا توجد فجوة جندرية في إحراز التعليم، إلا أنَّ هذا لا ينعكس تحسُّناً في وصول النساء إلى النشاط الاقتصادي أو إلى صنع القرار على الصعيد الوطني. فقد قُدِّر معدَّل النشاط الاقتصادي بنحو ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان و٤٩،٣٪ من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً (المجموعة العمرية ١٥-٦٤ سنة)[٥٢]. والنشاط الاقتصادي الأنثوي قُدِّر بـ ١٤،٧٪ مقارنةً بـ ٥٣٪ للذكور، فيما تشكل الإناث نحو ٢١،٧٪ من القوة العاملة[٥٣].

تتفاوت معدَّلات العمالة مناطقياً وقطاعياً. فالتجارة تحوز ٢٤،١٪ من القوة العاملة الذكرية مقارنة بـ ١٥،٩٪ للقوة العاملة الأنثوية؛ وهذه الفجوة تبلغ ذروة اتساعها في بيروت، حيث يعمل في هذا القطاع ٢٩،٥٪ من الذكور فيما تبلغ نسبة الإناث فيه ١٣،٥٪. وأكثرية النساء يعملن في قطاع الخدمات (٦٤،٧٪ من القوة العاملة إناثية مقابل ٣٣٪ للقوة العاملة الذكرية). وإضافةً إلى ذلك، تعادل نسبة العاملين الذكور في الزراعة ضعف العاملات فيه (١٠،٦٪ للذكور و٥٪ للإناث)، الأمر الذي يمكن أن يكون ناجماً عن عدم إحصاء عدد العاملات غير المدفوعة أجورهن في هذا القطاع.

ومع أنَّ عمالة الإناث تحسَّنت، إلا أنَّها تتَّسم بتدنٍّي الوصول إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار، ذلك أنَّ أكثرية القوة العاملة الإنثوية تحتل وظائف المراتب الدنيا. فنسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية عليا لا تتعدَّى ٨،٥٪ (١٩٩٦) بعد أن كانت ٢،٣٪ في عام ١٩٧٠[٥٤]، ولكنها تظل دون المعدَّل العالمي.

كما لوحظ وجود تفاوت جندري من حيث الأجور والدخل. في عام ١٩٩٧ بلغ معدل الأجر الشهري الوسطي ٦٠٦،٠٠٠ ل.ل. للذكور مقارنةً بـ ٤٦٦،٠٠٠ ل.ل. للإناث[٥٥]. وتبيِّن دراسات أخرى أن نحو نصف النساء العاملات يحققن كسباً شهرياً يتراوح بين ٣٠٠،٠٠٠ و٥٠٠،٠٠٠ ل.ل.، في حين أنَّ نسبة النساء اللواتي يتقاضين أجراً شهرياً يزيد على المليون ل.ل. تقدر بنحو ١١٪ فقط من النساء العاملات (١٩٩٦)[٥٦].

إنَّ وصول النساء اللبنانيات إلى مواقع صنع القرار الوطنية ومشاركتهنَّ في الحياة السياسية يظلان ضعيفين. فالمقاعد النيابية التي تحتلها نساء لا تتجاوز الثلاثة من أصل مائة وثمانية وعشرين مقعداً (١٩٩٥/٢٠٠٠)، أي ما يشكِّل ٢،٣٪ من إجمالي المقاعد. والجدير ذكره أنَّه ما من امرأة تسلَّمت منصباً وزارياً؛ وأما حصة النساء من وظائف الفئتين الأولى والثانية الحكوميتين فمنخفضة (٢٪ و١٠٪ على الترتيب)، في حين ترتفع إلى ١٩٪ في وظائف الفئة

٣ تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء

٤ خفض وفيات الأطفال

عدد المرشحات والفائزات في الانتخابات البلدية ونسبتهن (١٩٩٨)[٥٨]

المحافظة	عدد المرشحات	عدد الفائزات	نسبة النساء الفائزات المئوية
بيروت	١٧	١	٦
جبل لبنان	١٤٢	٤٨	٣٤
الشمال	١٣٠	٦٣	٤٨،٥
البقاع	٢٥	١٣	٥٢
الجنوب	٢٣	٥	١٢
النبطية	١٦	٩	٦٨
الإجمالي	٣٥٣	١٣٩	٣٩

الثالثة[٥٧]. ولكن نسبة التمثيل النسائي في الانتخابات البلدية كانت مرتفعة في عام ١٩٩٨، حيث نجحت ١٣٩ امرأة (من أصل ٣٥٣ مرشحة)، مع وجود تفاوت مناطقي ملحوظ. وهذا يبين أنه من الأسهل بالنسبة إلى المرأة الدخول إلى مجالس التمثيل البلدية المحلية التي تأتلف طبيعتها مع دور النساء الإنجابي والاجتماعي. وهكذا، فقد كانت مشاركة النساء في الحملات الانتخابية وفي عملية الاقتراع قريبة جداً من معدل مشاركة الرجال.

ب التَّحدِّيات

• تمييز بعض القوانين ضد النساء، كقانون الجنسية، الذي يحرم المرأة اللبنانية من منح زوجها وأولادها حق اكتساب الجنسية.

• إنَّ العديد من النساء لا يحصلن على حقوقهنَّ التي منحتها لهنَّ القوانين اللبنانية.

ج عوامل مساعدة

• ينصُّ الدستور اللبناني على تساوي المواطنين، بغضِّ النظر عن الجنس.

• لا تتضمَّن القوانين اللبنانية أيَّ مواد تمييزية بين الرجال وبين النساء في ما يخص الحقوق والواجبات، باستثناء تلك التي تتعلق بالأحوال الشخصية وبحق النساء في منح جنسيتهنَّ لأزواجهن وأولادهنَّ (فقد ألغيت المواد القانونية التي تحرم النساء من الإدلاء بشهاداتهنَّ أمام المؤسسات القانونية، والحالات المشمولة بقانون العقوبات، وحق السفر منفردات، وممارستهن مهنة التجارة).

• صدَّق لبنان في عام ١٩٩٦ على «اتفاقية إلغاء كل أنواع التمييز ضد النساء» (CEDAW). وعلى الرغم من تحفُّظات لبنان على المواد الثلاث الأساسية (المادة ٩ المتعلقة بالجنسية، المادة ١٦ المتعلقة بالأحوال الشخصية، المادة ٢٩ المتعلقة بالتحكيم)، فإن هذا التصديق يعتبر خطوة إيجابية.

د التوصيات

• التخلي عن التحفظات آنفة الذكر وإدخال كل التعديلات اللازمة على القوانين المرعيَّة لتحقيق ذلك، والتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وكل الاتفاقيات الأخرى التي تبنَّتها المنظمات الدولية والعربية وخصوصاً تلك المرتبطة بحق النساء في العمل.

• تغيير كل القوانين التي تنص على التمييز ضد النساء والنظر في كل السبل لمنعه، خصوصاً في ما يتعلق بالوصول إلى العمالة.

• الاستمرار في مناقشة قانون انتخاب جديد واتخاذ موقف واضح في ما يتعلق بتخصيص النساء حصة في عضوية مجلس النواب.

• تطوير عمل المنظمات النسائية وتنميته وممارسة الديموقراطية ورفع مستوى التنسيق، بما في ذلك رفع الوعي السياسي في المناطق خارج بيروت.

• تعديل القوانين التي ترعى الضمان الصحي والاجتماعي لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، لاعتباره خاصةً مصدراً أساسياً من مصادر عمالة النساء.

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال

معدل التحصين ٧٠ (٪)			
السنة	ضد الشلل والثلاثي (DPT)	ضد الثلاثي الفيروسي (MMR)	شلل الأطفال
١٩٩٠	٧٧،٨	٥٧،٥	٧٧،٨
١٩٩٥	–	–	٩٦
١٩٩٦	٩١،٨	٨٥،٧	٩١،٨
١٩٩٧	٩٤	–	٩٤
٢٠٠٠	٩٤	٧٩،٢	٩٤

• تلاشى نقص فيتامين «أ» كلياً منذ عام ١٩٩٤ وبات ملح الطعام مُيَوَّداً منذ ١٩٩٥، فسُجِّلت نسبة ٩١،٣٪ من الأسر التي تستخدم الملح المُيَوَّد[٧١].

• على الرغم من أنَّ برنامج بدائل حليب (لبن) الأم لم يُحقِّق النجاح المطلوب، فإنَّ الإرضاع من الثدي ازداد من ٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦،٦٪ في عام ٢٠٠٠.

• سجل نقص الحديد[٧٢] لدى النساء في سن الحمل (١٥-٤٩ سنة) ٢٧٪ بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨؛ وقد لوحظ أيضاً هذا النقص في أوساط الأطفال دون سنِّ الخامسة (٢٣٪) والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً (٤٣٪)[٧٣]. في ضوء هذه النتائج أُعِدَّت استراتيجية وطنية لمكافحة فقر الدم (anemia) ونقص الحديد؛ إضافةً إلى تسجيل تقدُّم في مكافحة فقر الدم لدى الأطفال ولدى الحوامل من طريق تأمين المستحضرات المحتوية على الحديد.

ب التَّحدِّيات

أورد التقرير الوطني عن التقدم المحقَّق - الذي قُدِّم إلى القمة العالمية للأطفال، المنعقد في عام ٢٠٠١ - التحديات التي ينبغي التصدِّي لها:

• على الرغم من ارتفاع الإنفاق على الصحة والتعليم بالمقارنة مع البلدان الأخرى في العالم، حيث سُجِّلت نسبة ٢١٪، فإنَّ الوضع الصحي ليس أفضل مما هو سائد في البلدان ذات الدخل المتوسط. وعلى لبنان أن يحقق نتائج أفضل مقابل نسبة الإنفاق المرتفعة.

• إنَّ التفاوتات المناطقية في ما يتعلق بوفيات الأطفال وحديثي الولادة يجب أن تعالج، خصوصاً في المناطق المحرومة.

ج عوامل مساعدة

في سياق التخطيط للمستقبل يمكن الاعتماد إيجابياً على العوامل التالية:

• الالتزام السياسي بتحقيق الأهداف الصادرة عن القمة العالمية للأطفال، وذلك من خلال سنِّ القوانين التي تؤكد مواد اتفاقية حقوق الطفل.

• التعاون والتنسيق في ما بين أصحاب العلاقة المعنيين بغية تعزيز أدوار مختلف الأطراف المنخرطة في الشأن الرعائي الصحي.

• تبنِّي الإجراءات الآيلة إلى إصلاح القطاع الصحي.

• دور المجتمع المدني الناشط وخصوصاً المنظمات غير الحكومية والأهلية، في تحسين الوصول إلى البنى التحتية والخدمات العامة.

• إسهام وسائل الإعلام في رفع مستوى الرأي العام ونشر المعلومات في أوساط الجماهير.

• دور القطاع الخاص المهم في ميادين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

د التوصيات

في ما يلي ما هو مطلوب إزاء هذه الخلفية:

• تعظيم الجهود باتجاه إصلاح القطاع الصحي وذلك من أجل جعله أكثر فاعلية وعدلاً وأضبط من حيث الكلفة، بما في ذلك تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدَّمة للأطفال وللحوامل.

• زيادة وصول الأطفال إلى التحصين ومنشآت الرعاية الصحية الأولية في المناطق المحرومة.

• تحسين تغذية الأطفال عبر: تشجيع الإرضاع من الثدي، الاستخدام السليم للأغذية الداعمة، الوقاية من نقص الحديد.

• ضمان تأمين الفيتامينات والأملاح المعدنية خلال فترة الحمل لجميع الأمهات.

• بذل المزيد من الجهود لمكافحة التدخين والوقاية من الحوادث المنزلية.

• تقوية خدمات الوقاية وإعادة التأهيل بالنسبة إلى الأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقات.

• تنفيذ التدخُّلات المقترحة من البرنامج الوطني لبقاء وإنماء الأطفال: تحسين أوضاع الأطفال والأمهات المعيشية، بناء قدرات العاملين في القطاع الصحي وتحديداً في ما يعني صحة الطفل، جمع المعطيات بغية إسهامها في تخطيط برامج رعاية الطفل وتنفيذها.

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال

الغاية الخامسة: خفض وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة إلى الثلث بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

غايات انتقالية:

خفض معدَّل وفيات الرُّضَّع إلى ٢٢ حالة/١٠٠٠ حالة بحلول عام ٢٠٠٦.

خفض معدَّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة إلى ٢٧ حالة/١٠٠٠ حالة بحلول ٢٠٠٦.

المحافظة على نسبة ٩٠ ٪ من الأطفال المحصَّنين ضد الثلاثي الفيروسي.

المؤشر (بالنسبة المئوية)	١٩٩٦	٢٠٠٠[٥٩]	غاية ٢٠١٥
معدل الوفيات دون الخامسة/١٠٠٠	٣٢،٠[٦٠]	٣٥،٠	١٢
معدل وفيات الرُّضَّع/١٠٠٠	٢٨،٠[٦١]	٢٧،٠	١٠
نسبة الأطفال دون عمر السنة المحصَّنين ضد الشلل والثلاثي DPT	٩٤،٢	٩٣،٦	
نسبة الأطفال دون عمر السنتين المحصَّنين ضد الثلاثي الفيروسي RMM	٨٨،٠	٧٩،٢	

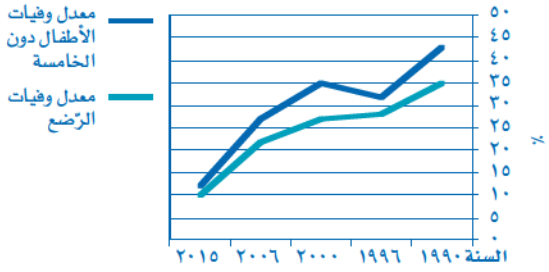

أ التقدُّم المحقَّق

يولي لبنان حقوق الأطفال أهمية كبرى. فمنذ بداية التسعينات تكثَّفت الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال وتحسين ظروفهم المعيشية. ومنذ إنشائها سعت لجنة حقوق الأطفال النيابية إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي صدق لبنان عليها في عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك فقد أُنشئ المجلس الأعلى للطفولة ليكون استمراراً لعملية التنفيذ، وهو يضم إلى ممثلي المؤسسات الحكومية ممثلين عن المنظمات الأهلية، في سعي لمراقبة تنفيذ الاتفاقية.

ومنذ بداية التسعينات، شهدت أوضاع الأطفال في لبنان تحسُّناً حقيقياً ملموساً مع هبوط معدلي وفيات الرُّضَّع (من ٣٥/١٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨/١٠٠٠ في عام ١٩٩٦)، والأطفال دون سنّ الخامسة (من ٤٣/١٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢/١٠٠٠ في عام ١٩٩٦). وابتداءً من عام ١٩٩٦ استمر التحسُّن في ما يعني معدل وفيات الرُّضَّع، وإن بوتيرة أبطأ كما يبين الجدولان أدناه.

وكما هو الحال بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى، ثمَّة تفاوتات مناطقية. فمعدَّلا وفيات الرُّضَّع والأطفال دون الخامسة في عام ٢٠٠٠ كانا أكثر ارتفاعاً في شمال لبنان مقارنةً بجبل لبنان وبيروت. والملاحظ أيضاً أنَّ هذين المعدَّلين أكثر ارتفاعاً لدى الذكور مما هو لدى الإناث.

وينبغي ملاحظة أنَّ وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة بدأتا تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية – التي تركز على التوعية بعيدة المدى –، علاوة عما بذلته المنظمات غير الحكومية، وهذا ما يرتدي أهمية حاسمة في تحقيق التقدم في مجال صحة الطفل المشار إليها آنفاً.

وإضافةً إلى ما ورد تُلاحظ الإنجازات التالية:

- اتَّسعت تغطية التحصين ضد الشلل والثلاثي (DPT) فبلغت ٩٠،١٪ في عام ٢٠٠٠ للرُّضَّع دون عمر السنة، فيما سُجِّلت آخر حالة شلل أطفال في عام ١٩٩٤. وإضافة إلى ذلك، أمكن القضاء على مرض الكزاز لدى حديثي الولادة (newborn tetanus) في عام ١٩٩٥، بينما ازدادت تغطية التحصين ضد الحصبة فبلغت ٨٨٪ للأطفال بعمر ١٢-٢٣ شهراً (٢٠٠٠) مع عدم تسجيل أية حالة وفاة بسبب الحصبة في السنوات الأخيرة.

وهبطت حالات الإسهال الحاد لدى الأطفال دون سنّ الخامسة إلى ٢٨٪ بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، فيما هبط استهلاك الأدوية المضادة للإسهال إلى ٥٠٪ في الفترة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة العلاج الفموي للتجفاف (ضد الإسهال) ٨٢٪ في العام ٢٠٠٠، فيما هبطت حالات الاستشفاء إلى حدود ٢٦٪.

معدل وفيات الرَضع/١٠٠٠

السنة	المعدل	أنثى	ذكر	بيروت	شمال لبنان	جبل لبنان	جنوب لبنان	البقاع
١٩٩٠[٦٤]	٣٥							
١٩٩٦[٦٥]	٢٨	٢٧،٦	٢٨،٦	١٥،٩	٢٢،٤	٥١،٥	٣٥،٢	٣٥،٩
٢٠٠٠[٦٦]	٢٧	٢٤	٣٠	٢١	١٩	٣٧	٣٤	٤٠

معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة/١٠٠٠

السنة	المعدل	أنثى	ذكر	بيروت	شمال لبنان	جبل لبنان	جنوب لبنان	البقاع
١٩٩٠[٦٧]	٤٣							
١٩٩٦[٦٨]	٣٢	٣١	٣٣	١٩،٦	٣٠،٦	٥٣،٧	٣٢،٣	٣٩،٨
٢٠٠٠[٦٩]	٣٥	٣٠	٤٠	٢٦	٢٣	٥١	٤٧	٥٨

الغاية السادسة: خفض معدَّل وفيات الأمهات إلى الربع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

المؤشر (بالنسبة المئوية)	١٩٩٦	غاية ٢٠١٥
معدل وفيات الأمهات[٧٤] لكل ١٠٠ الف مولود حي[٧٥]	١٠٤	٢٦
نسبة الولادات التي اجريت على ايدي طاقم صحي متمرس[٧٦] (٪)	٩٦	٩٨

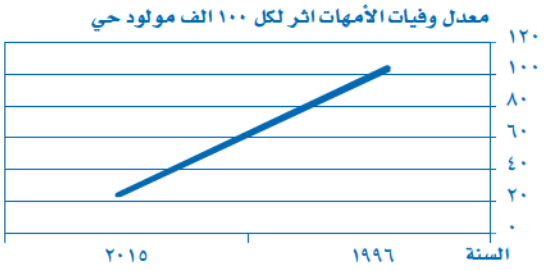

أ التقدُّم المحقَّق

في عام ١٩٩٦ قُدِّر معدل وفيات الأمهات بـ ١٠٤ حالة/١٠٠،٠٠٠ ولادة وهذه النسبة المرتفعة يمكن ردُّها إلى سنوات الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩١)، ذلك أنَّ النتائج مبنية على معطيات متراكمة تعود إلى الاثنتي عشرة سنة الماضية وعلى أرقام الحالات المرصودة، فضلاً عن أنَّ واقع كون معطيات معدل وفيات الأمهات يصعب جداً استخلاصها، بل إنها تؤدي في بعض الأحيان إلى استنتاجات خاطئة.

وفي حين أنَّ عوامل عدة تؤثر في معدل وفيات الأمهات، فإنَّ أهمَّها يكمن في الرعاية خلال فترة الحمل وما بعد الوضع وفي إشراف طاقم صحي مؤهل خلال عملية الوضع. وعلى الصعيد الوطني ازدادت نسبة النساء اللواتي حظين بالوصول إلى الرعاية الصحية خلال فترة الحمل من ٨٧،١٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٩٣،٩٪ في العام ٢٠٠٠، مع ملاحظة تفاوتات مناطقية ملموسة (٨٩،١٪ من النساء في البقاع، مقارنة بـ ٩٨،٤٪ في جبل لبنان). أما التحسُّن الأجلى من حيث الرعاية قبل الوضع فقد رُصِد في شمال لبنان، إذ بلغت فيه نسبة وصول النساء إلى الرعاية المذكورة ٩٠،٤٪ في العام ٢٠٠٠، مقارنة بـ ٧١٪ للعام ١٩٩٦.

والجدير ذكره أنَّ التحسُّن الذي طرأ على نسبة النساء اللواتي حصلن على الرعاية الصحية خلال الحمل يعود بشكل رئيسي إلى تكامل جودة خدمات التوليد الصحية وتدخلات الرعاية الصحية الأولية التي تنفِّذها وزارتا الصحة العامة والشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). أما التحسن الذي سيطرأ لاحقاً في نسبة النساء اللواتي يسعين للحصول على الرعاية في فترة ما قبل الوضع - خصوصاً في المناطق التي تعاني التفاوتات - فسيحسِّن فرص خفض معدل وفيات الأمهات إلى حدٍّ بعيد، بما يحقق الغاية الموضوعة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنَّ تقديرات وزارة الصحة العامة تشير إلى ٩٦٪ من النساء اللواتي حصلن على خدمات توليد على أيدي طاقم صحي مؤهل، سواء أكان هؤلاء جراحين نسائيين أم قابلات (٢٠٠٠). ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أنَّ دراسة عام ٢٠٠٠ جمعت المعطيات عن الولادات الحاصلة على أيدي مختصين مؤهلين خلال العام نفسه الذي أجريت فيه الدراسة. وهذه النسبة المرتفعة متوقعة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الولادات تُجرى في المستشفيات أو في دور الولادة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنَّ عدد الولادات التي تجرى على أيدي القابلات التقليديات («الدايات») تتناقص في المناطق المحرومة - مثل عكار التي تحظى بأعلى نسبة من «الدايات» - بحيث شهدت انخفاضاً من ٢٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٨٪ ١٩٩٥ وإلى ٩٪ في العام ٢٠٠٠[٨٠].

هذا، ويعتبر تنظيم الأسرة أحد المؤشِّرات الحاسمة الدالَّة على وضع الصحة الإنجابية. فتنظيم الأسرة - وخصوصاً استخدام الذكور الواقي الذكري - يشكِّل أهم الوسائل وأفعلها للوقاية من الأمراض التي تنتقل بالجنس. وتبنِّي طرق تنظيم الأسرة مرتبط بالعمر ومعرفة الكتابة والقراءة ومستوى الوعي. فقد ازداد معدل استخدام أو انتشار وسائل من الحمل من ٥٣٪ للفترة ١٩٨٧-١٩٩٤ إلى ٦١٪ في عام ١٩٩٦ وليبلغ ٦٣٪ في عام ٢٠٠٠ (بما في ذلك وسائل منع الحمل التقليدية). وفي عام ١٩٩٦ سجَّل معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في أوساط النساء بعمر الإنجاب نحو ٣٢،٥٪ مع استخدامهنَّ وسائل منع الحمل الرحمية (IUD)، الذي يعتبر الوسيلة الأوسع انتشاراً (١٧،١٪)، تليه الحبوب الفموية (١٠٪) فالواقي الذكري (٥،٦٪). ومن الملاحظ أن التمايزات المناطقية توجد في ما يخص معدل انتشار وسائل منع الحمل، حيث سجَّل في جبل لبنان نسبة بلغت ٥٨٪ وفي البقاع وبيروت ٧٠٪ (فيما سُجِّلت في جنوب لبنان نسبة ٦٤٪ وفي شمال لبنان ٦٢٪). ومن الملاحظات بالغة الأهمية المعرفة الشاملة نسبياً في أوساط المتزوجين في ما يعني وسائل منع الحمل، حيث تقدَّر بـ ٩٩٪ (لمعرفة وسيلة حديثة واحدة على الأقل) و٩٦٪ (لمعرفة أيٍّ من الوسائل التقليدية)[٨١]. وهذا يعني بوضوح أنَّه مع حصول النساء على قدر أكبر من المعرفة عن منع الحمل، ينبغي أن تركز التدخلات الاستراتيجية على توسيع حلقة وسائل منع الحمل الحديثة المتاحة أمام مستخدميها وبالتحديد استعمال الواقي الذكري.

نسبة الحوامل اللواتي حصلن علي الرعاية الصحية اثناء الحمل بحسب السنة والمناطقة

السنة	المعدل	بيروت	جبل لبنان	شمال لبنان	جنوب لبنان	النبطية	البقاع
١٩٩٠[٧٧]	٨٧،١	...	...	...	...	...	...
١٩٩٦[٧٨]	٨٧	٩٨،٨	٩٥،٨	٧١	٩٣،٦	٨٢	٨٦،١
٢٠٠٠[٧٩]	٩٣،٩	٩٨،٣	٩٨،٤	٩٠،٤	٩٨،١		٨٩،١

٥ خفض وفيات الأمهات

٦ مكافحة مرض نقص المناعة (الايدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض

أما معدّلات خصوبة النساء في المجموعة العمرية ١٥-١٩ سنة فقد تناقصت من ٤٧/١٠٠٠ امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠/١٠٠٠ في عام ١٩٩٦، وكان معدل الخصوبة الإجمالي (الولادات) ٢،٩ طفلاً لكل امرأة، مسجّلاً بذلك هبوطاً بعدما كان نحو ٥ في عام ١٩٧٠، ومن المتوقّع أن يصل إلى ٢،١٠ بحلول ٢٠٢١، الأمر الذي يعادل مستوى الإبدال[٨٢] (Replacement level).

إنَّ التفاوتات الجندرية في الوصول إلى الرعاية الصحية ليست ملموسة بصورة جلية. ومع أنَّ الضمان الصحي العام والخاص يغطي زهاء ٤٦٪ من السكان، فإنَّ وزارة الصحة العامة تغطي تكاليف الولادة في المستشفيات العامة وفي المراكز العامة للعناية بالأمومة المتوفرة في مختلف المحافظات. كما تغطي الوزارة أيضاً كلفة الوضع في الحالات الطارئة ضمن المستشفيات الخاصة.
إن تعزيز الوعي ونشره يعتبر أحد الشروط الأساسية لتحسين صحة الأمومة وخفض وفيات الأطفال. وتعزيز الرعاية الجراحية النسائية في الحالات الطارئة يعتبر بدوره شرطاً حاسماً لخفض مستويات وفيات الأمهات الحوامل. وقد أثبتت الدراسات أنَّ ثمة ترابطاً إيجابياً بين مستوى ثقافة النساء وبين تحسن صحة الأم والطفل.

ب التحدّيات

في ما يلي التحديات الرئيسية التي تواجه صحة الأم والصحة الإنجابية:
- إنَّ تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة يحدُّ من قدرة الأسر على دفع كلفة الرعاية الصحية.
- إنَّ تدهور نوعية الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع العام أدَّت إلى تنامي دور القطاع الخاص الذي أسهم في رفع تكاليف الرعاية الصحية، خصوصاً نتيجةً لانعدام التنظيم.
- توجد تفاوتات مناطقية من حيث النوعية والوصول إلى الخدمات الصحية، خصوصاً لجهة تغطية الضمان (التأمين) الصحي.
- غياب المسوحات الوطنية وتعدد مصادر المعلومات وتفاوت المؤشرات، كل ذلك شوَّه باستمرار النظرة إلى القطاع وتسبب بنتائج مختلفة ومضلِّلة في بعض الأحيان.
- المشاركة الذكرية المحدودة في برامج الصحة الإنجابية.

ج عوامل مساعدة

- الالتزام السياسي بتحقيق أهداف الصحة الإنجابية الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- نسبة التعليم المرتفعة في أوساط النساء والمساواة الجندرية من حيث الوصول إلى التعليم، كِلا الأمرين يدعمان تعزيز الوعي الصحي.
- وجود قطاع مدني ناشط ينفِّذ مشروعات صحية؛ والدور الناشط لوسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي العام.
- وجود برنامج وطني متعدد القطاعات للصحة الإنجابية والتدخلات ذات الصلة التي تمتد إلى معظم المناطق.
- التنسيق بين مختلف أصحاب الشأن المعنيين بغية تحسين وضع الصحة الإنجابية لدى الرجال والنساء.
- الالتزام الوطني لتخصيص الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ برنامج الصحة الإنجابية الذي يهدف إلى تحسين صحة الأم.

د التوصيات

نجح لبنان في التسعينات في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقات التي نجمت عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع ذلك، يوصَى باتخاذ الخطوات التالية التي تغطي صحة الأم:
- تكامل تدخلات الصحة الإنجابية الكامل في نظام الرعاية الصحية الأساسية، بوصفها جزءاً من عملية إصلاح النظام الصحي الشاملة، بما يجعله أفعل وأفضل جودة وأقل كلفة وأعدل من حيث تغطيته. ومن المهم كذلك تحسين دور مؤسسات الرعاية الصحية العامة لتعزيز سلامة الأمومة وشمولها خدمات أخرى.
- المساعدة في تقوية مراقبة الجودة على الخدمات التي تقدمها المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات بتطوير القدرة على تنفيذ استراتيجية الصحة الإنجابية عموماً مع تشديد خاص على سلامة الأمومة.
- تعزيز الرعاية الجراحية النسائية الطارئة التي يقدمها القطاع العام والمنظمات الأهلية غير الحكومية، خصوصاً في المناطق المحرومة.
- ضمان ألا تعاني جميع الأمهات الحوامل والمرضعات من فقر الدم وأن يزوَّدن بالغذاء والفيتامينات اللازمة، وتوفير كل المتطلبات التي من شأنها أن تقي من سوء التغذية، وعلى وجه التخصيص الحماية من نقص الحديد وحمض الفوليك.
- رفع مستوى الوعي والبرامج التي تتوجه إلى كل من الرجل والمرأة في ما يتعلق بحقوق الصحة الإنجابية وخياراتها
- توفير الدعم والمساندة لتحسين القدرة الوطنية التي تتوخَّى جمع المعطيات ذات النوعية الجيدة عن الصحة الإنجابية وتحليلها وتبويبها بصورة منتظمة، على أن تشمل المعطيات معدل وفيات الأمهات، كأن يجري تبنّي وتنفيذ المسح العربي للصحة الأسرية (Pan Arab Family Health Survey, PAPFAM).

ب التَّحدِّيات

مرض نقص المناعة / الإيدز

١. على الرغم من أنَّ المرض ما يزال في نطاق ضيق، فإن من التحدي تعزيز الإجراءات الوقائية والجنس الآمن حتى يتمكَّن من وقف انتشار العدوى ونقلها. وهذا صحيح على التخصيص لكون المرض ما يزال يُعتَبَر من المحرَّمات.

٢. تحديد أثر المرض الاقتصادي-الاجتماعي على المرضى، وتقديم استشارة محترفة إلى المصابين وعائلاتهم.

٣. الاستفادة الفضلى من الجهات والحلفاء الخارجيين في عملية مكافحة المرض.

٤. إنَّ اللامساواة الجندرية تعتبر عاملاً محدِّداً في الإيدز. فعدد المصابات بالمرض إلى ازدياد؛ وينبغي تقصِّي الإحصاءات التي تتعلق بهذا الاتجاه في لبنان.

مرض السل

يُعالج مرضى السل وفق برنامج المراقبة المباشرة لمدة ستة أشهر. ومن المفترض أنَّ المريض سيشفى إذا ما اتُّبِع العلاج على نحو ملائم وصحيح. ومع أنَّ حالات الوفاة التي يسببها السل نادرة، غير أنَّ أسبابها متنوعة ومنها:

١. سلوك المريض الذي يشكل أحياناً عائقاً من حيث التصريح عن الإصابة ورفض تلقي العلاج، فضلاً عن أن ذلك قد يكون ناجماً من عدم الوعي في بعض الحالات. وهناك أيضاً مقاومة المريض للعلاج التي تستدعي استغراقه وقتاً أطول، فيما لو بقيت نتائج الفحوص إيجابية.

٢. نقص الدعم المالي المناسب؛ إذ لا تتعدَّى ميزانية مركز واحد مبلغ ٤٠ مليون ل.ل. سنوياً (ما يعادل ٢٧ ألف دولار أميركي).

٣. من الصعب القضاء على السل في لبنان بسبب الفقر، وبسبب نقل المرض جراء وفود عدد كبير من العمال الأجانب، إضافةً إلى وجود بعض مجموعات الرُّحَّل.

ج عوامل مساعدة

مرض نقص المناعة / الإيدز

• يُجري «البرنامج الوطني للسيدا» دورات عن المرض للمنظمات الأهلية غير الحكومية والهيئات الطبية وأجهزة الصحة الداعمة والمعلمين؛ وقد طُوِّرت لهذه الغاية مواد تعليمية كما استُخدِمت وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي الشعبي. ويستهدف البرنامج المذكور الشباب في المدارس والمجتمعات المحلية والمسافرين والمهاجرين والنساء والبغايا ومثليي الجنس ومدمني المخدرات والسجناء والقوى المسلحة في الخدمة. وتدعم البرامج الوطنية الأخرى – كبرنامج الصحة الإنجابية – المداخلات الوقائية ذات الصلة بمرض نقص المناعة.

• يصدر برنامج السيدا نشرة نصف سنوية ويتعاون مع وزارة التربية في إدخال مواد تعليمية عن المرض في المناهج التربوية؛ وقد أنتجت حزمة تعليمية فيما أجريت دراسات تتناول المجموعات المعرَّضة.

• تغطي وزارة الصحة العامة نفقات علاج كل حالات الإيدز، وتسعى إلى تأمين المستحضرات الدوائية بأرخص الأسعار قدر الإمكان، كما أنشأت مختبراً مجانياً لرصد فيروس الإيدز.

• إنَّ انفتاح المجتمع اللبناني وتنوع مصادر المعلومات وحرية التعبير تشكل بمجموعها عوامل داعمة لنشر الوعي عن المرض.

• إنَّ دور المنظمات الأهلية غير الحكومية المحلية النشط يسهم في رفع درجة الوعي، خصوصاً في أوساط المجموعات السكانية المعرَّضة، في ما يتعلق بالوقاية من المرض.

مرض السل

• يعتبر قطاع الصحة العامة نشيطاً جداً في بذله الجهود الآيلة إلى تقصِّي حالات الإصابة بمرض السل ومتابعتها ومكافحته وتوفير علاجه مجاناً. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تسعة مراكز موزعة على المناطق (صيدا، صور، طرابلس، زحلة، الهرمل، بيت الدين، المركز الرئيسي لبيروت في الكرنتينا).

• اعتمدت وزارة الصحة العامة، بالتعاون مع «منظمة الصحة العالمية» «برنامج العلاج بالمراقبة المباشرة» لعلاج مرضى السل وتحصين عائلاتهم ضد العدوى لمنع انتشاره. هذا ويستمر العلاج فترة ستة أشهر ويغطي كافة المناطق ١٠٠٪ من الحالات المرصودة في لبنان. وتقوم الخطة على توفير العلاج الضروري، لضمان أن الأدوية تستعمل بالطريقة السليمة وللتأكُّد من متابعة ظروف المريض ومنع انتقال المرض. وتقوم «طريقة المراقبة المباشرة» على عزل المرضى منعاً لنقل السل المقاوم وانتشاره وإطالة أعمار مرضى الإيدز وحماية القوى العاملة والمسافرين.

• اعتماد برامج وطنية لمكافحة السل والإيدز باتجاه القضاء عليهما، على أن يشمل ذلك التعاون الوثيق بين كل الأطراف المعنية، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية أم دولية.

• إنَّ انفتاح اللبنانيين ومستوى الوعي العام الذي يتمتعون به يشكلان عاملين إيجابيين للوقاية من المرض وللقضاء عليه، علاوةً على مشاركة وسائل الإعلام النشطة في حملات رفع مستوى الوعي الشعبي التي تشكل بدورها عاملاً معزِّزاً.

• وجود هيئات وأجهزة طبية وكوادر صحية تتسم كلها بالكفاءة والحماس.

د التوصيات

مرض نقص المناعة / الإيدز

• إجراء تقويم للإنجازات يقوم به «البرنامج الوطني للسيدا»، فضلاً عن إسهام الشركاء الآخرين في المداخلات المتعلقة بالإيدز، كي يكون أساساً لخطة جديدة شاملة وأكثر كفاءة تركز على المجموعات الأكثر تعرُّضاً ولضمان استدامة الجهود الوقائية والتثقيفية.

• تعزيز الوعي، مثلاً من خلال التربية الجنسية في المدارس المتوسطة والثانوية، ناهيك عن تقوية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في الحرب على المرض.

• تقوية مشاركة القطاع الخاص، وبالتحديد في حقول المعلومات والاتصالات، بما يهدف إلى نشر الوعي والمعلومات ذات الصلة بالمرض وأسبابه وكيفية رعاية المصابين. وهناك أيضاً التعاون مع الشركات المصنِّعة للأدوية بغية توفير العلاجات الضرورية بأسعار مخفَّضة، خصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص الفقراء والمعوزين.

• تعزيز آليات المكافحة، وبالتحديد حيال تدفق العمال الوافدين والمهاجرين والسياح.

• تعزيز قدرات المنظمات الأهلية غير الحكومية المحلية والمنظمات الأساسية في رفع الوعي والوصول إلى المجموعات الأكثر تعرُّضاً.

مرض السل

• تعاضد البرامج الوطنية، بما في ذلك تخصيص الدعم المالي وتوسيع قاعدة التنسيق لتشمل القطاعات والهيئات الأخرى.

• تطوير المهارات المتعلقة بالكشف المبكر عن الأمراض المعدية والوبائية الأخرى والوقاية منها وعلاجها، وتوفير المختبرات المجهَّزة تجهيزاً كاملاً باللازم والضروري من المعدَّات.

• إدخال مقرَّرات ملخَّصة إلى المناهج التعليمية للمساعدة على رفع مستوى الوعي وتشجيع الحملات التي تستهدف الكشف المبكر عن الأمراض.

الغاية السابعة: وقف انتشار مرض نقص المناعة/الإيدز وبدء القضاء عليه بحلول عام ٢٠١٥		
المؤشر	١٩٩٦	غاية ٢٠١٥
انتشار الإيدز في أوساط الحوامل من المجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة[٨٣]	١٠٠٠٠٠/٢٤	

الغاية الثامنة: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض وبدء القضاء عليها بحلول عام ٢٠١٥		
المؤشر	٢٠٠١	غاية ٢٠١٥
انتشار السل[٨٤]	١٠٠٠٠٠/١٣	
نسبة حالات السل المرصودة والموضوعة تحت برنامج المراقبة المباشرة[٨٥] (٪)	١٠٠	

أ التقدُّم المحقَّق

مرض نقص المناعة/الإيدز

إن حالات مرض نقص المناعة (الإيدز) المصرَّح عنها في لبنان محدودة، ويعود تاريخ اكتشاف أولى حالات الإصابة بهذا المرض إلى عام ١٩٨٤. وقد بلغ عدد الحالات التي رُصِدت ٧٠٠ حالة حتى أوائل عام ٢٠٠٣. وما تزال حالات الإصابة المصرَّح عنها ضئيلة، خصوصاً بين الأطفال (٢،٢/١٠٠،٠٠٠ حالة[٨٦] للمجموعة العمرية ٠-١٤ سنة). بيد أنَّ انتشار المرض يسجل نسبة أعلى في أوساط المجموعات العمرية الأكبر (٢،٩/١٠٠،٠٠٠ حالة للمجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة)[٨٧]. ومعظم هذه الحالات هي من نصيب المجموعة العمرية ٣١-٥٠ سنة، فيما تبلغ نسبة النساء إلى الرجال ١:٩. هذا، وتقدِّر «منظمة الصحة العالمية» عدد الحالات غير المصرَّح عنها بـ ٢٥٠٠ حالة.

ولعل ٤٨٪ من حالات الإصابة حدثت أثناء سفر المصابين وسياحتهم. أما عدد الحالات الناقلة للإصابة محلياً فقد ازداد في السنوات الأخيرة. وأما سبب العدوى الرئيسي فناجم عن العلاقات الجنسية التي تشكل ٦٨٪ من إجمالي حالات الإصابة (منها ١٤،٨٪ تُعزى إلى مثليي الجنس). وانتقال العدوى من الأم إلى الطفل لا يشكل أكثر من ٣٪، في حين يعدُّ متعاطو المخدرات بالحقن ٦٪، وتصل نسبة المصابين بسبب نقل الدم ٧،٣٪ مع عدم الإبلاغ عن أي حالة من هذا النوع منذ عام ١٩٩٣.

ولقد نجح البرنامج الوطني للسيدا في حشد طاقات مختلف الأطراف في مكافحة المرض. وتشير الدراسات التي أجراها إلى أنَّ ثمَّة وعياً موجوداً في ما يتعلق بالمرض وبصيغ انتقال عدواه. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ هذا الوعي لم يُترجَم إلى مزيد من الإجراءات الوقائية، حيث إنَّ ٣٣٪ فقط من أشخاص الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنة و٢٤٪ من الفئة العمرية ١٥-٢٤ يستخدمون الواقي الذكري[٨٨].

هذا، وتخضع المعطيات المجمَّعة للتحليل بحسب المواصفات والمعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وهي تُنشَر سنوياً. وقد استطاع البرنامج ان يطوِّر الخطة الوطنية الاستراتيجية لمكافحة هذا المرض.

مرض السل

تبيِّن الإحصاءات التي نشرتها وزارة الصحة العامة أنَّ حالات الإصابة بالسل هبطت من ٩٨٣ حالة في عام ١٩٩٥ إلى ٥١٦ حالة في عام ٢٠٠١، بفضل تنفيذ طريقة العلاج بالمراقبة المباشرة قصيرة الأمد. والإحصاءات في أسفل تورد عدداً جديداً من الحالات التي سُجِّلت بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠١[٨٩].

أما حالات السل الرئوي، الذي دائماً ما يهاجم الأطفال وكبار السن، فتشكِّل ٨٠-٨٥٪ من الحالات المرصودة. وهناك ٥٪ من الحالات تحمل بكتيريا المرض نحو سنتين تسبقان ظهوره، و٥٪ من الحالات يمرض مصابوها في فترات متأخِّرة من حياتهم. إنَّ خطورة السل تكمن في كمونه الكبير على الانتشار، وخصوصاً أنَّ حالة إصابة واحدة تلقَّت علاجاً غير سليم يمكنها نقل عدوى المرض إلى ١٥. وقد سُجِّل أعلى معدل حالات السل في بيروت وجبل لبنان، الأمر الذي يعزى إلى الكثافة السكانية المرتفعة في هاتين المحافظتين. وقد كان معدل انتشار السل ١٣/١٠٠،٠٠٠ في ٢٠٠١، وبلغت نسبة حالات الوفاة ٢،٥٪[٩٠]. وتبيِّن إحصاءات البرنامج الوطني لمكافحة السل أنَّ قرابة ١٠٠٠ حالة سُجِّلت وعولجت منذ عام ١٩٩٢.

السنة	اصابات	انثى	ذكر	ايجابي	مراجعة	سلبي	إصابة غير رئوية
١٩٩٥	٩٨٣	٤١٢	٥٧١	١٩٧	٣	٥٢٨	٢٥٥
١٩٩٦	٨٣٦	٣٧٢	٤٦٤	١٩٨	١٤	٣٨٤	٢٤٠
١٩٩٧	٧٠١	٢٩٢	٤٠٩	٢٠٦	٥	٣٠٢	١٨٨
١٩٩٨	٦٩٠	٣١٥	٣٧٥	٢٤٤	٦	٢٣٣	٢٢٧
١٩٩٩	٦٧٩	٣٠١	٣٧٨	٢٤٩	١٩	١٦٨	٢٤٣
٢٠٠٠	٥٧١	٢٧٤	٢٩٧	٢٠٢	٦	١٤٩	٢١٤
٢٠٠١	٥١٦	٢٢٦	٢٥٠	١٧١	٧	١٣٤	٢٠٤

الغاية التاسعة: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلاد وبرامجها ووقف خسارة الموارد البيئية واستنزافها

المؤشر	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	غاية ٢٠١٥
النسبة المئوية للأراضي المكسوة بالغابات[٩١]			١٣				
نسبة مساحة الأراضي المحمية حفاظاً على التنوع البيولوجي[٩٢]	٠،٢					٢	
استهلاك الطاقة السنوي (كمؤشر لكفاءة الطاقة)[٩٣]						إجمالي المحلي/ ٩٧١٢ جيغاواط	
استهلاك المواد المستنفدة طبقة الأوزون[٩٤]					٥٢٧،٣ طن من مواد: CFC ٢٠٢ طن من مواد: MeBr		
انبعاثات غازات الدفيئة[٩٥]		١٥٨٧٤،٨٢ جيغا غرام من غاز ثاني أكسيد الكربون					
نسبة الطاقة المولَّدة من مصادر الطاقة المتجددة[٩٦]				١،٦			

الغاية العاشرة: تنصيف نسبة السكان المفتقرين للوصول إلى مياه شفة مأمونة بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر (٪)	١٩٩٦	غاية ٢٠١٥
نسبة المساكن الموصولة بشبكات المياه بصورة مستدامة[٩٧]	٧٩،٣	٩٠

الغاية الحادية عشرة: ينبغي الوصول إلى تحقيق تحسين ملموس في ظروف معيشة ما لا يقل عن مليون نسمة يقيمون في أحزمة البؤس بحلول عام ٢٠٢٠

المؤشر (٪)	١٩٩٦	٢٠٠٠	غاية ٢٠١٥
نسبة المباني الموصولة بشبكات صرف المياه المبتذلة[٩٨]	٣٧		
التخلص من النفايات الصلبة[٩٩]		الطمر: ٨٢،٨ التحويل: ٥،١ إعادة التدوير: ٥،٣	

أ التقدُّم المحقَّق

أُنشئت وزارة البيئة في عام ١٩٩٣ للتصدي للتحديات البيئية . ويخضع قانون تنظيم الوزارة للتعديل باستمرار بغية تعزيز اللامركزية في سياق معالجة قضايا استدامة البيئة (أقر تعديل القانون الأول في عام ١٩٩٧، وتخضع القوانين الأخرى ذات الصلة في الوقت الراهن لإعادة النظر). وقد صدر قانون حماية البيئة (قانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩) (شرعة البيئة) في عام ٢٠٠٢ لضمان تحقيق الاستدامة البيئية بوصفها عنواناً وطنياً أساسياً وهدفاً عاماً. ووضعت الحكومة اللبنانية موضع التنفيذ إجراءات حماية عديدة تتلاءم ومضامين الاتفاقيات الدولية التي صدق عليها لبنان: كإعداد مشروع قانون المناطق المحمية؛ وصياغة إستراتيجية التغيُّر المناخي؛ وتنفيذ خطة خمسية للتحريج؛ إنشاء المرصد اللبناني للبيئة والتنمية؛ إصدار قرارات تتضمن الشروط البيئية لمختلف المؤسسات المصنفة؛ ووضع المواصفات والمعايير الوطنية؛ وإدماج المفاهيم البيئية في القطاعات الأخرى كما في المناهج التعليمية.

التنوع الحيوي

ازداد عدد المناطق المحمية خلال العقد الأخير ليبلغ ٣٣ محمية في عام ١٩٩٩، أنشئ سبع منها بقوانين. أما المناطق الساحلية المحمية فتُقدَّر مساحتها بنحو ٨٨٨ هكتاراً (١٩٩٩)[١٠٠]، فيما تبلغ نسبة مساحة الأراضي اللبنانية المغطاة بالغابات نحو ١٣،٣٪.

انبعاث غازات الدفيئة والغازات الاخرى

أعدَّ لبنان الحملة الأولى للغازات الدفيئة والغازات الأخرى بما يتوافق ومضامين مواد اتفاقية التغيُّر المناخي، فتبيَّن أنَّ غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) يحتل المرتبة الأولى بين الغازات الأخرى المنبعثة، حيث قُدِّرت انبعاثاته بنحو ١٣،٨٠٣ ألف طن في عام ١٩٩٤[١٠١]. كما يعتبر قطاع النقل مصدر التلوث الأول، يليه قطاع الطاقة (إذ ازدادت انبعاثاته نحو ٣٥٪ بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩)، ثم القطاع الصناعي (الذي يطلق ١٤٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتحديد من مصنعي الإسمنت في شكا وسبلين). ويُعزى نحو ٨٢٪ من غاز الميثان (CH_4) إلى الانبعاثات الصادرة من تحلل النفايات العضوية، ونحو ١٥٪ من الزراعة و٣٪ من قطاع الطاقة.

وفي محاولة لخفض الانبعاثات الغازية من قطاع النقل أُصدِر القانون رقم ٣٤١ في آب/أغسطس ٢٠٠١ الذي يتصل بإجراءات ضبط استهلاك الوقود ومنع المحتوي منها على الرصاص في كل وسائل النقل، ومنع وسائل النقل الصغيرة العاملة بالمازوت، فضلاً عن منع استيراد محركات وسائل النقل (ميني باص والسيارات) العاملة على المازوت.

٧ الاستدامة البيئية

- تعهد المنظمات الدولية ووجود موارد عالمية وإقليمية لتمويل تنفيذ الأنشطة والبرامج البيئية.
- انخراط أكبر لوسائل الإعلام في التصدّي لقضايا البيئة ومسائلها من خلال الزوايا المنتظمة (اليومية والأسبوعية) في الصحف.
- إدماج أقوى للشؤون البيئية في المناهج التعليمية، والأنشطة اللاصفية.

د التوصيات

- صياغة إستراتيجية وطنية تدمج مبادئ التنمية البيئية المستدامة في سياسات وعناوين لكل الجهات المعنية، وخلق إطار عمل مؤسساتي للتنسيق بين الإدارات العامة ذات الصلة وبين القطاع الاهلي والخاص والأكاديمي.
- تنفيذ قانون حماية البيئة الذي أُقِرَّ في عام ٢٠٠٢ وإنجاز التشريعات الأخرى ذات الصلة (تقييم الأثر البيئي) والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة.
- إصدار القوانين والمراسيم والخطط المتكاملة وتنفيذها، وتبني منهجية التقييم الاستراتيجي البيئي (SEA)
- تطوير قدرات الهيئات والسلطات المحلية على الإدارة البيئية («الأجندة ٢١») وتنفيذ البرامج الوطنية لجهة رفع مستوى الوعي وبناء قدرات موظفي القطاع العام والبلديات والمنظمات الأهلية غير الحكومية.
- تبنّي سياسة وطنية لإدارة مصادر المياه ومراقبة استهلاكها، فضلاً عن إعادة تأهيل البنى التحتية وتبنّي تقنيات المعالجة.
- إرساء سياسات في ما يعني القطاعات الرئيسية، بما يشمل الممارسات الزراعية واستعمال الاراضي والمخالفات على الأملاك البحرية وقطاع النقل والتنوع الحيوي واستهلاك مصادر الطاقة والطاقة المتجددة والوصول إلى شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات التكرير، وفي القطاع الصناعي وإدارة النفايات الصلبة.
- تنفيذ توصيات ورؤى المؤتمرات الدولية المتصلة بقضية التنمية المستدامة والبيئة والمبادرة العربية للتنمية المستدامة.
- تقوية المشاركة العامة والشراكات العامة-الخاصة، وذلك من خلال زيادة الوصول إلى المعلومات.

المواد المستنفدة طبقة الأوزون

بلغ استهلاك المواد المستنفدة طبقة الأوزون ذروته في عام ١٩٩٣ (قرابة ٩٢٠ طناً)، ثم بدأ بالهبوط مع منع استهلاك الهالونات في عام ١٩٩٨ واستخدام المواد البديلة عنه (إلى ٥٢٧،٣ طناً)، فضلاً عن استعمال بدائل الميثيل بروميد (Methyl Bromide) في الزراعة[١٠٢]. وقد كان ذلك نتيجة لتصديق لبنان على اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، وإنشاء لجنة وطنية ومكتب خاص للأوزون في وزارة البيئة.

مصادر المياه

تقدَّر كمية المتساقطات السنوية بنحو ٨٦٠٠ مليون متر مكعب، ويبلغ تدفق الأنهار والجداول السنوي زهاء ٣٩٠٠ مليون متر مكعب[١٠٣]. وتتراوح كمية المياه الجوفية المستثمَرة بين ٤٠٠ و١٠٠٠ مليون متر مكعب. وتبلغ نسبة الوصول إلى المياه عبر شبكات المياه العامة ٧٩٪ من إجمالي المساكن، مع ملاحظة وجود تفاوتات مناطقية. وتقدَّر نسبة الوصول اليومي للفرد الواحد بنحو ٦٠ ليتراً، مقارنةً بمعدَّل يومي نظري يبلغ زهاء ١٦٠ ليتراً، ويُعزى التفاوت إلى التسرُّب من شبكات المياه المهترئة. وتستمر جهود الحكومة الآيلة إلى ضمان الوصول إلى مياه شفة مأمونة، وذلك من خلال مد شبكات مائية جديدة في المناطق الريفية، ومن خلال الخطط المعدَّة لبناء السدود لتأمين الحاجات من مياه الشفة والمتطلَّبات الأخرى.

ويعتبر تلوث الموارد المائية مشكلة وطنية ينبغي التصدي لها، خصوصاً نتيجة لتسرُّب المياه المبتذلة إلى المياه الجوفية. والطبيعة الرسوبية الكلسية التي تتَّسم بها طبقات التربة تسمح بتسرب النفايات المبتذلة السائلة إلى المياه الجوفية، فضلاً عن الحفر العشوائي وغير المنضبط للآبار الإرتوازية الذي يؤدي في المناطق الساحلية الى إختلاط مياه البحر بالمياه الجوفية وبالتالي تملّح المياه الجوفية. أما التخلص من النفايات المنزلية والصناعية والنفايات الصلبة والمياه المبتذلة فتشكل عاملَ تلوثٍ إضافياً للمصادر المائية.

إدارة المياه المبتذلة

يعتبر الوصول إلى شبكات صرف المياه المبتذلة محدوداً، وهو لا يشمل سوى ٣٧٪ من المباني (١٩٩٦)، في حين تعتمد بقية المباني الحفر الصحية[١٠٤] (تحديداً في المناطق الريفية). وقد أشارت دراسة أخرى أُجريَت في عام ١٩٩٧ إلى أنَّ ٥٨،٥٪ من الأسر تتمتع بالوصول إلى شبكات الصرف الصحي العامة، بينما يعتمد نحو ٤٢،٨٪ منها الحفر الصحية[١٠٥]. وكما هو الحال بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى، تبدو التفاوتات المناطقية واضحةً، حيث يتمتع نحو ٢٣،٣٪ من الأسر في النبطية بالوصول إلى شبكات الصرف الصحي، مقارنةً بنحو ٩٨،٣٪ في بيروت.

إدارة النفايات المنزلية الصلبة

تستمر النفايات المنزلية الصلبة في اعتبارها مشكلة أساسية، حيث أنَّ ٨٠٪ منها ترمى في المطامر. فإجراءات التحويل وإعادة التدوير تبدو محدودة للغاية. وقد أعدَّت وزارة البيئة إستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة، كما تعدُّ حالياً مشروع خطة عمل لإقرارها من قبل الحكومة. كما سيتم قريباً من خلال مشروع METAP تحضير مشروع إطار قانوني لملف النفايات المنزلية الصلبة مع إقتراح تقنيات المعالجة والإدارة وكيفية استرداد الكلفة.

ب التحدِّيات

- عدم إدماج التحديات البيئية في القطاعين العام والخاص ممَّا يؤدِّي إلى غياب إستراتيجية وطنية بيئية شاملة وبرامج المعالجة المرتبطة بها.
- محدودية المخصصات المالية العامة لحماية البيئة (٢،٤٪ من إجمالي الإنفاق العام[١٠٦]).
- انعدام الدعم السليم والمناسب للقطاع الزراعي وغلبة الممارسات الزراعية غير المستدامة، كالإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية واستهلاك المياه اللذين يؤدِّيان إلى تدهور الظروف البيئية، خصوصاً في المناطق الفقيرة.
- يعتبر إنتاج الطاقة وتوزيعها مصدراً رئيسياً للضغط على البيئة. فوقود المشتقات النفطية والفحم تشكل ٩٧٪ من مصادر الوقود الأساس. ويبقى استخدام مصادر الطاقة المتجددة محدوداً، إذ لا يتجاوز إنتاج الطاقة من مصادر متجددة ١،٦٪ من إجمالي إنتاج الطاقة[١٠٧].
- من التحديات التي ينبغي أن تعالج: غياب نظم مراقبة نوعية الهواء وتعاظم الزحف العمراني الحضري، وتدني نوعية الوقود، ووسائل النقل القديمة غير الخاضعة للمعاينات الميكانيكية، وضعف الإدارة والبنية التحتية للنقل.
- تدل الإحصاءات على أنَّ لبنان سيواجه احتمال نقص في الماء في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة. فاستهلاك المياه السنوي يبلغ ١٤٠٠ مليون متر مكعب، ويُتَوقَّع أن يزداد بما يتراوح بين ١٩٠٠ مليون متر مكعب[١٠٨] و٣٣٠٠ مليون متر مكعب[١٠٩] في عام ٢٠١٠.
- تلوث مصادر المياه، وخصوصاً نتيجة لتسرب المياه المبتذلة إلى المياه الجوفية ونتيجة انعدام المراقبة الصحيحة لنوعية مياه الشفة التي توزعها الشركات الخاصة.
- ما تزال معالجة المياه المبتذلة تشكل تحدياً، لنقص عدد محطات التكرير.
- الحاجة إلى خطط وسياسات للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- ضعف تنفيذ القوانين البيئية نظراً للنقص الحاصل في كوادر المؤسسات المولجة تنفيذ القوانين.
- تضارب المسؤوليات بين إدارات القطاع العام المختلفة.
- حركات هجرة داخلية كثيفة من الريف إلى المدن، مما أفضى إلى هجرة الأراضي في المناطق الريفية والضغط المتعاظم على المدن.
- تشتت جهود المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تتعاطى الشأن البيئي، والحاجة إلى بناء القدرات على الصعيدين العلمي والتقني لتحقيق شراكة كاملة وحوار متواصل معها.

ج عوامل مساعدة

- تصديق لبنان على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة وإنشاء وزارة للبيئة، فضلاً عن تبنِّي قانون حماية البيئة.
- صياغة مشروع مرسوم لتقييم الأثر البيئي وقانون إطاري للمناطق المحمية، ناهيك عن أنظمة لضبط الحفر الصحية.
- تبنِّي خطة وطنية لإدارة المياه وأخرى خمسية للتحريج وتنفيذ مشروعات مد شبكات المياه والصرف الصحي الجديدة.
- تزايد الوعي البيئي وتزايد مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك رفع مستوى الوعي ومراقبة تنفيذ السياسات العامة البيئية.

الغاية الثانية عشرة: تطوير نظام تجاري ومالي منفتح مبني على القانون وقابل للتوقع وغير تمييزي(*)		
المؤشر[١١٠] (٪)	١٩٩٥	٢٠٠٠
تصدير السلع والخدمات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي القائم	١٨ (١٩٩٠)	١٣
معدل التعرفة الجمركية المرجحة على المستوردات بالنسبة المئوية	١١،٤	١٨،٦
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج المحلي القائم	٠،٢ (١٩٩٠)	١،٨
تدفقات أخرى خاصة، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي القائم	٠،٢ (١٩٩٠)	١٠،٥

الغايتان ١٣ و١٤ لا تنطبق.

الغاية الخامسة عشرة: معالجة مشكلات الدين في البلدان النامية بشمولية، من خلال تدابير وطنية ودولية بغية جعلها تتحمَّل الدين على المدى الطويل		
المؤشر (٪)	١٩٩٥	٢٠٠٠
صافي المساعدات الحكومية للتنمية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي القائم[١١١]	٩،١ (١٩٩٠)	١،٢
حصة المساعدات الحكومية للتنمية على الخدمات الاجتماعية الأساسية[١١٢]	١١،٩	١٦،٩ (١٩٩٠)
خدمة الدين بالنسبة المئوية من صادرات السلع والخدمات[١١٣]	٣،٣ (١٩٩٠)	٢٧
خدمة الدين بالنسبة المئوية من الناتج المحلي القائم[١١٤]	٣،٥ (١٩٩٠)	١٨،٠ (٢٠٠٢)

الغاية السادسة عشرة: تطوير وتنفيذ إستراتيجيات للشباب تتعلق بإيجاد فرص عمل لائق ومنتج		
المؤشر (٪)	١٩٩٥	٢٠٠٠
معدل البطالة للمجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة	٢١،٦ (١٩٩٧)[١١٥]	...

الغاية السابعة عشرة: تأمين الوصول إلى الأدوية الضرورية بأسعار مقبولة		
المؤشر (٪)	١٩٩٥	٢٠٠٠
نسبة السكان القادرين على الوصول إلى الأدوية الضرورية بشكل مستديم	...	٨٥[١١٦]

الغاية الثامنة عشرة: جعل الاستفادة من التقنيات الجديدة متاحاً وخصوصاً تقنيات المعلومات والاتصالات		
المؤشر[١١٧] (٪)	١٩٩٥	٢٠٠٠
خطوط الهاتف على ١٠٠٠ نسمة (الشبكتان الثابتة والخلوية)	...	٣٩٢،٩ (١٩٩٩)
الحواسيب الشخصية على ١٠٠٠ نسمة	...	حوالي ٥،٠ (٢٠٠٢)
عدد المشتركين في ISP	...	٦٥٠٠٠ (٢٠٠٠)

يتضمَّن تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية أنَّ العولمة ستصبح قوة إيجابية للتنمية. مثل هذه الشراكة العالمية تمثِّل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كلٍّ من البلدان المتقدمة والنامية (المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، «مكسيكو»، ٢٠٠٢؛ والقمة العالمية للتنمية المستدامة، «جوهانسبرغ»، ٢٠٠٢). فهي تتطلب من البلدان النامية، ومنها لبنان، الالتزام بتحقيق التقدم لجهة الحاكمية الرشيدة والتنمية وخفض الفقر؛ ومن البلدان المتقدمة الاستجابة بزيادة حجم المساعدات ودعم التجارة.

والجدير بالملاحظة أنَّ لبنان المرتبط بأشكال العولمة المبكرة، قد راكم رأسمالاً تاريخياً واجتماعياً من خلال مسألتي معرفة الكتابة والقراءة والتعليم وعبر التبادل الثقافي واكتساب المهارات اللغوية والتجدُّد الفكري والتنظيمي وفي التعايش والمحاكاة والتنافس. وللتبادل بين لبنان وبين العالم المتعولم مظاهر سلبية أيضاً، كهجرة الأدمغة المستمرة التي تستهدف أفضل كفاءاته البشرية.

أ الوضع الراهن والاتجاهات

التجارة والتمويل:

شكَّلت صادرات السلع والخدمات نحو ١٣٪ من الناتج المحلي القائم (GDP) في عام ٢٠٠٠. وأما في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ فقد ساد أداء جيد لجهة الصادرات التي ارتفعت إلى ٢٥ و٢٠٪ على الترتيب. وأما التعرفة الجمركية الوسطية المثقَّلة على المستوردات في إبان التسعينات فقد ارتفعت في ذروتها لتبلغ ٢٢،٦٪ في عام ١٩٩٩، ثم ما لبثت أن انخفضت إلى ١٨،٦٪ في عام ٢٠٠٠ وهي كذلك منذ ذلك الحين، نظراً للإجراءات المتَّخذة لتحرير التجارة.

٨ تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

مجموع الشعب اللبناني (وقد طرأ تحسن في هذا المجال منذ أواسط التسعينات). وفي السنوات الأخيرة قدمت «يونيسف» و«منظمة الصحة العالمية» الدعم المالي والتقني الرامي إلى جعل الأدوية متاحة وإلى تحسين النظام الصحي وتحديثه. وفي أوائل عام ٢٠٠٣ عقدت وزارة الصحة العامة – بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للإيدز (UNAIDS) و«منظمة الصحة العالمية» – اتفاقات مع شركات أدوية دولية لتوفير الأدوية للمصابين بالإيدز بأسعار جدٍّ مخفَّضة.

إتاحة الاستفادة من التقنيات الجديدة

في العقد المنصرم، انتقل لبنان بسرعة إلى تطوير موارده من تقنيات المعلومات والاتصالات. وثمَّة وثيقة لاستراتيجية تقنيات المعلومات والاتصالات للقطاع العام هي الآن موضع إقرار من الحكومة، فيما تُعدَّ حالياً استراتيجية إلكترونية وطنية (National E-Strategy). وقد انتشرت في السنوات الأخيرة تقنيات المعلومات والاتصالات بسرعة في دوائر الأعمال والمجتمع، حيث بلغ عدد الحواسيب الشخصية ثمانية أجهزة لكل مائة شخص في عام ٢٠٠٢. وهنا يبرز واقع اقتصادي-اجتماعي جديد يميز بين مجموعة المواطنين المتصلين بالشبكة وبين مجموعة أخرى غير متصلة بها. ولعل الكلفة عقبة رئيسية للوصول إلى الإنترنت. والأمر يحتاج إلى مبادرات وطنية لنشر تقنية المعلومات والاتصالات عبر النظام المدرسي وعلى المستوى المحلي في المناطق خارج منطقة بيروت الكبرى.

ب التحدِّيات

يمكن إيجاز التحديات التي تواجه لبنان في تجدده الداخلي وتنميته وكذلك في إدارة إستراتيجية أفضل لعلاقاته القديمة والمكثَّفة مع بلدان العالم. فتحديات العولمة ومتطلَّبات التنمية تؤكد الحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة اللبنانية ووظيفتها وفلسفتها الاجتماعية.

ولعل التحدي الرئيسي يكمن في تنفيذ الحكومة برنامج الإصلاح الكامل الذي أوجزه مؤتمر «باريس-٢» برؤية تهدف إلى تقليص أعباء الدين عن كاهل الاقتصاد الوطني والبحث عن تموضع أفضل للبلاد في ما يعني التنافسية.

إنَّ الأداء الإداري يشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق مُخرَجات تنموية متزايدة. فالإدارة العامة تعاني من ضعف الإنتاجية والفعالية ويعوِّقها انعدام التحديث والتخلف عن تأهيل قدرات الكوادر. وفي هذا السياق، عمدت المؤسسات الدولية والإقليمية (كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي) إلى دعم تنفيذ مشروعات إعادة التأهيل والإصلاح الإداريين.

وقد يفيد تنسيق المساعدات وفعاليتها من استراتيجية وبرنامج لإعادة الإعمار محددين وواضحين متوسطي المدى. فازدياد القدرة الامتصاصية أو الاستيعابية وحل معوِّقات الموازنة بما يغطي كلفة الاستملاك والصناديق المحلية قد يمكِّنا من تعزيز إنجازات الإعمار.

لقد عزلت سنوات النزاع الطويلة لبنان عن الاقتصاد العالمي والتقدم التقني الحديث وأعاقت تنمية القطاع الخاص. وقد تأثر هذا الأخير بمعدلات الفائدة المرتفعة وصعوبة الوصول إلى القروض المحلية، الأمر الذي حدَّ من استثمار القطاع الخاص في القطاعات المنتجة.

إنَّ تحقيق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي الناجح سيستلزم إعادة هيكلة وإصلاح قويَّين وعميقين، فضلاً عن ضمان تحديث كِلا القطاعين الخاص والعام وتطويرهما بما يجعلهما قادرين على انتهاز الفرص بصورة كاملة. وفيما تحتاج سياسات تحرير التجارة إلى مزيد من التعزيز، فإنه لمن الضروري أن تكون متوازنة في وضعها تنمية القدرات في رأس الأولويات: تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية والإنتاجية. ذلك أنَّ تحرير التجارة يجب أن يكون مترافقاً – لا بل مسبوقاً – مع إصلاح اقتصادي كلي (ماكروي) واستراتيجيات للتنمية الاجتماعية وسياسات وتدابير لحماية البيئة، مما من شأنه أن يؤثر إيجاباً على الفقراء وعلى الفئات التي يرجح تضررها.

وثمَّة حاجة ملحَّة لتحسين أسس سوق العمل بزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وتنشيط النمو الاقتصادي. كما توجد حاجة لضبط تدفق سيل الهجرة، سواء أكان ذلك في لبنان، أم بينه وبين بلدان العالم الأخرى.

ومن التحديات كذلك، واحد يتسم بأهمية خاصة ويتعلق بإلغاء الانقسام الرقمي (digital divide) بإرساء قواعد المعرفة الإلكترونية (E-literacy) والوصول الشامل للجميع وبخلق بيئة لهم تمكنهم من تحقيق فرص رقمية (digital opportunities).

ج إطار عمل داعم

إنَّ موقع لبنان الجغرافي وسياسته المالية والاقتصادية المفتوحة وموارده البشرية الماهرة، تشكل كلها عوامل دعم له في مواجهة تحديات العولمة من خلال تعزيز مكانته كمركز تجاري وثقافي وإعلامي في المنطقة. فهذه الخصائص تساعد في جذب الشركات الأجنبية وتشجعها على افتتاح مكاتب إقليمية لها في لبنان وتمكِّنه من أن يصبح مركزاً للاستثمارات العربية والأجنبية. وإنَّ تكامل لبنان في الاقتصاد الإقليمي والعالمي يسهله وجود التزام سياسي بالإصلاح. فالاستراتيجية التي تبنَّتها الحكومة ترمي إلى إعادة تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاج وضمان نمو مستدام عبر الإصلاحات البنيوية التي ستحرر الاقتصاد وتقلص المعوِّقات التي يواجهها القطاع الخاص والإصلاح التدريجي للوضع المالي العام (بغية تخفيف أعباء الدين العام عن كاهل الاقتصاد). وهذه الاستراتيجية تقوم على التالي:

الإصلاح البنيوي

تحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة والقطاع الخاص، برؤية ترمي إلى جذب الاستثمارات وإعادة تنشيط النمو. وقد حُدِّثت القوانين الرئيسية لتحسين شفافية القطاع العام وإنتاجيته ولتسهيل عمل القطاع الخاص. وقد أقرت قوانين جديدة أيضاً تتعلق بالمحاسبة العمومية والمشتريات (بما يوافق المواصفات العالمية) والرسوم الجمركية والملكية الفكرية. أما مشروعات القوانين فتشمل التنافس وتبسيط إجراءات الإجازات التجارية وحماية المستهلك وغيرها في سياق متطلبات وشروط الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية». وبهدف تشجيع الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي أُقِرَّ قانون جديد للاستثمار يعتمد «الشباك الواحد» للمستثمرين ويقدم حوافز ضريبية وقيوداً أقل على تملك الأجانب للأراضي.

وقد سبَّب الاستيراد الكبير فجوة واسعة في الميزان التجاري الذي جرى تعويضه بالتدفقات الرأسمالية المتواصلة (٥-٦ مليار دولار أميركي سنوياً في السنوات الأخيرة) وتحويلات القطاع المصرفي الناجمة بشكل رئيسي عن تحويلات المغتربين اللبنانيين. بيد أنَّ هذه التدفقات جُرت تقْنِيتُها بصورة رئيسية نحو الاستهلاك. وأما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد أفادت إلى حدٍّ ما القطاعات المنتجة، في حين أنَّ جزأها الأكبر ذهب إلى القطاع العقاري.

ومنذ أواسط التسعينات ارتبط لبنان بمبادرات مختلفة لبناء السوق من خلال تحرير التجارة. وقد نفَّذ لبنان خفضاً تدريجياً في الرسوم في سياق المنطقة التجارية العربية الحرة التي يُزمَع إنشاؤها بحلول عام ٢٠٠٥. أما التطور الاستراتيجي فقد تمثَّل في توقيع لبنان والاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية في آذار/مارس ٢٠٠٢، التي أصبحت سارية المفعول في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. وبرنامج الدعم MEDA ذو الصلة بهذه الاتفاقية مهم للتغلب على الاختلالات البنيوية القائمة بين لبنان وأوروبا، ولإرساء أساس للتنمية المستدامة طويلة الأمد ولعلاقات أكثر توازناً مع الاتحاد الأوروبي. ولتعزيز المكاسب الأولية الناجمة من هذه الشراكة، يحتاج لبنان إلى أن ينفتح أكثر على صعيد الأطراف وأبعاده المتعددة، وكذلك على البلدان العربية وعلى بقية العالم بالانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية». وقد حقق لبنان تقدماً أولياً في التغلب على الشروط اللازمة للدخول في المنظمة المذكورة. فقد انتهت دورة المفاوضات الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (والهدف هو الانضمام إليها مع نهاية عام ٢٠٠٤).

هذا، ويمتد الاقتصاد اللبناني إلى ما وراء حدوده الجغرافية، نظراً لوجود عدد كبير من المغتربين اللبنانيين الذين يُقدَّر عددهم بنحو ثلاثة أضعاف اللبنانيين المقيمين في البلد. وقد قام هؤلاء المغتربون بدور حاسم في تنمية الاقتصاد وفي توفير المساعدات المالية والتقنية. فالوجود اللبناني في أرجاء بلدان العالم يسهم أيضاً في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية.

الدين

على امتداد التسعينات أدَّى عجز الخزينة الدائم إلى تراكم الدين بسرعة، بحيث أصبح عبئاً يصعب تحمله على المدى الطويل. فعجز الميزانية الإجمالي يُقدَّر بنحو ٢٤٪ من الناتج المحلي القائم، فيما بلغ صافي الدين العام ٢٣ مليار دولار أميركي مع نهاية عام ٢٠٠٠؛ ثمَّ سرعان ما تزايد حتى بلغ ٣٠ مليار دولار أميركي مع نهاية عام ٢٠٠٢ (١٧٣٪ من الناتج المحلي القائم). كما ازدادت خدمة الدين بثبات خلال العقد المنصرم حتى بلغت نسبتها من الناتج المحلي القائم ١٦،٩٪ في عام ٢٠٠٠ و١٨٪ في عام ٢٠٠٢. وفي تلك السنة، امتصت خدمة الدين ٨٠٪ من عائدات الحكومة (متجاوزةً العائدات الضريبية). وبالتالي فقد تدهورت ثقة القطاع الخاص وهبطت معها الاستثمارات الخاصة. وعلى أثر تدهور الظروف الاقتصادية، وضعت الحكومة في عام ٢٠٠٠ إستراتيجية شاملة لمعالجة أزمة الدين من طريق الجهود الداخلية والدعم الخارجي، بما في ذلك الإصلاح المالي والخصخصة والإصلاح الإداري. وقد عُدِّل هذا البرنامج وحُدِّث تحضيراً لانعقاد مؤتمر «باريس-٢».

وقد بات من الممكن انعقاد مؤتمر «باريس-٢» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ باتخاذ إجراءات ترمي إلى الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي وجَّه إشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي عن تعهدات لبنان. وقد تأوَّج ذلك بتقديم المجتمع الدولي ودائع مالية دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (أكثر من ٤ مليارات دولار أميركي)، دُفِع معظمها في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد مكَّن الدعم المالي الحكومة من تعويض جزء من الفوائد المرتفعة على الديون قصيرة الأمد، ومعظمها داخلية، بقروض طويلة الأجل من البلدان المانحة. وهكذا، فإنَّ هذا الدعم، مع إصلاحات مالية وبنيوية أكبر، أنتج هبوطاً حاداً في معدَّلات الفائدة، مما أدَّى بالتالي إلى خفض أكلاف خدمة الدين. ومن المتوقَّع لمعدَّلات الفائدة المتدنية هذه أيضاً، أن تشجع استثمار القطاع الخاص في المشروعات المنتجة.

مساعدات أكثر سخاءً

منذ انتهاء الحرب، رعت الحكومة علاقات عقلانية وثيقة، جعلت المجتمع الدولي يدرك أهمية الشراكات الاستراتيجية المزمعة مع منظمة الأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين. فالجهود المستمرة والثابتة أفضت إلى تعبئة الموارد للبلاد، حتى بلغت ٥،١ مليار دولار أميركي من الأموال الأجنبية المؤمنة عند نهاية عام ٢٠٠٢، تشكل منها القروض الميسرة والهبات نحو ٥٦٪ (ونسبة هذه الأخيرة ١٤٪) والقروض التجارية ٤٤٪ (مجلس الإنماء والإعمار). وثمة ٠،٤ مليار دولار أميركي إضافية من التمويل الخارجي قيد الإقراض (متوافق عليه أو تحت الوعد).

بلغ صافي تدفقات المساعدات الحكومية للتنمية (ODA) التي حازها لبنان ١٩٧ مليون دولار أميركي، وقد حافظ على مستواه الثابت على نحو مقبول طيلة السنوات القليلة الماضية. ولقد كان مستوى معدل المساعدات المذكورة الوسطي معتدلاً إذا ما أخذت حصة الفرد بعين الاعتبار، وتحديداً إذا ما أخذت بعين الاعتبار حاجات البلاد في المرحلة التي أعقبت الحرب. وقد ازدادت المساعدات الحكومية للتنمية التي أنفِقَت على الخدمات الاجتماعية الأساسية منذ منتصف التسعينات، حتى بلغت نسبتها ١٧٪ في عام ١٩٩٩. أما فعالية إنفاق المساعدات على الخدمات الاجتماعية الأساسية فهي موضع شبهة مع غياب التخطيط في معظم القطاعات، ويمكن أن تستفيد من التماسك المحسَّن والتركيز على برامج المانحين.

عمل لائق ومنتج للشباب

تتميَّز سوق العمالة المحلية بصغر حجمها وضيقها في غياب قطاعات منتجة قوية، ويعوقها الوضع الاقتصادي الصعب. فمع معدل نشاط اقتصادي ضعيف بلغ في عام ١٩٩٧ نحو ٤٣٪، رصدت بطالة واسعة في السنوات الأخيرة. ومعظم المتأثرين من هذا الوضع هم شباب الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، الذين تشكل نسبة بطالتهم الخُمس (بقيت بطالة الشباب المقدَّرة مرتفعة في السنوات الأخيرة، جامعة القديس يوسف، ٢٠٠٢). أما المثير للقلق فيتلخص في بطالة ١٠٪ من رجال الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، وهي الفئة الأكثر تأثراً بالهجرة. هذا، وقد ظل مستوى بطالة الشباب مرتفعاً في السنوات الماضية وهي تستمر في توليد الهجرة على نحو واسع.

الأدوية بأسعار مقبولة

تهدف سياسة الحكومة إلى جعل الأدوية بالأسعار المقبولة متاحة، فضلاً عن توفير الأدوية لمعالجة الأمراض المزمنة والسرطان، وذلك عبر شبكة وطنية شاملة من مراكز الرعاية الصحية التي تشرف عليها وتديرها وزارتا الصحة العامة والشؤون الاجتماعية، وعبر المنظمات والجمعيات الأهلية غير الحكومية المتزايدة. ففي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة المواطنين الذين أمكنهم الوصول إلى الأدوية الضرورية بالأسعار المقبولة على نحو مستدام زهاء ٨٥٪ من

الملحقات

إلغاء القيود وتبسيط الإجراءات

لخفض كلفة الإنتاج وتشجيع خلق فرص العمل. ولقد خُفِّضت مساهمة أرباب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرسوم على المواد الأولية والمكملة المتوسطة. إذ دعمت الحكومة وصول القطاعات المنتجة إلى القروض، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دعمها تصدير المنتجات الزراعية الطازجة؛ كما أنشأت «الشباك الواحد» للمستثمرين عبر المؤسسة الوطنية للاستثمار «إيدال».

تحسين المالية العامة

من خلال تحديث النظام الضريبي وترشيد الإنفاق وخفضه. لقد اتَّخذت الحكومة إجراءات بنيوية لخفض الإنفاق العام وتقليص الدين وترشيد عملية التوظيف في القطاع العام وإعادة النظر في دور الدولة، حيث أُعيدت هيكلة التلفزيون الرسمي والخطوط الجوية الوطنية ووُزِّع فائض الموظفين على إدارات الدولة العامة التي تشكو من نقص في كوادرها. ونفَّذت الحكومة أيضاً الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وعززت عمل المؤسسات المعنية بإدارة الضرائب، بما في ذلك مديرية الجمارك والسجلات العقارية ومصلحة ضريبة الدخل.

تسريع خصخصة

عدد من الخدمات العامة بغية زيادة الإنتاجية وحيازة التقنية الحديثة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وللمساعدة على خفض الدين العام. وقد أقرَّ مجلس النواب في عام ٢٠٠٠ قانون الخصخصة؛ وقد باتت خصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء جاهزة، فيما توجد خطط لخصخصة قطاعي المياه والنقل قيد التحضير.

تحرير التجارة

سيساعد تحرير التجارة الإصلاح الاقتصادي من طريق تحسين المنتجات اللبنانية وزيادة الحوافز لنوعية أفضل قائمة على المواصفات والمعايير الدولية وتعزيز الشراكات لنقل المعرفة والتقنية إلى أصحاب الشأن المعنيين ومنظمي قطاع الأعمال. فتبنِّي المواصفات والمعايير الدولية وتطوير الأطر التشريعية التي ترعى التجارة والإنتاج في لبنان، من شأنه أن يخلق بيئة استثمار مؤاتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية. هذا، وقد قدم برنامج المساعدات الأميركية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات تقنية ترمي إلى بناء قدرات القطاع التجاري.

د التوصيات

نفَّذ لبنان بعض التدابير الإصلاحية الأساسية لترسيخ استقرار اقتصادي كلي (ماكروي)، تشكل أساساً لتنمية اقتصادية-اجتماعية متوازنة ومستدامة.

• تحتاج عملية الإصلاح البنيوي الذي استهدف القطاع العام إلى الاستمرار والتسريع من خلال تحديث القوانين وتبسيط الإجراءات وتحسين الإنتاجية والتنافسية وتحسين المحاسبة العمومية. وهذا ما يمكن دعمه بأفضل صورة من طريق تعزيز الامتلاك الوطني لعملية التنمية وبناء شراكات قوية واستراتيجية في التجارة والتمويل والتقنية، وهذه كلها تشكل دوافع العولمة الرئيسية. وإنَّ هذه العمليات عليها، كي تكون ناجحة، أن توعى من منظور الناس. فمن المهم حماية كل الناس، خصوصاً المتدنية أجورهم والمجموعات المعرَّضة، وإعطاؤهم فرصاً متكافئة لتوظيف كامنهم في تحقيقها.

• في سياق الهدف الوطني للتنمية الاقتصادية-الاجتماعية المتوازنة والمستدامة، يصبح من بالغ الأهمية تحقيق تمكين البيئة لتنمية القطاعات الإنتاجية، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل أساس الاقتصاد. وسيشمل هذا تطوير التشريعات وتحديثها واعتماد الحوافز وآلية لضمان القروض الميسَّرة ونقل المعرفة والتقنية من خلال مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية.

• وأخيراً، توفر عملية أهداف التنمية الألفية فرصة ممتازة لشركاء لبنان لتوسيع شراكاتهم وتعميقها من خلال مراجعة مشتركة لعلاقاتهم.

الهدف	كمية المعلومات المسحية وانتظاميتها			نوعية المعلومات المسحية			التحليل الإحصائي			الإحصاء في صنع القرار			وضع التقارير عن المعلومات ونشرها		
	قوية	معتدلة	ضعيفة	قوية	معتدلة	ضعيفة	قوية	معتدلة	ضعيفة	قوية	معتدلة	ضعيفة	قوية	معتدلة	ضعيفة
الفقر والجوع		••		••				••			••			••	
تعميم التعليم الابتدائي	••			••				••				••		••	
المساواة الجندرية		••			••				••			••		••	
وفيات الأطفال	••			••				••				••	••		
صحة الأم		••			••		••					••	••		
المياه والصرف الصحي			••			••			••			••			••
فيروس الإيدز		••			••			••			••			••	
الاستدامة البيئية		••		••				••			••		••		

ملخص التقدُّم باتجاه تحقيق أهداف التنمية الألفية

الأهداف/الغايات	هل ستتحقق أهداف/ غايات التنمية			حالة البيئة الداعمة		
	محتمل	ممكن	غير مرجح	قوية	معقولة	ضعيفة قابلة للتحسن	ضعيفة
الفقر المدقع انصاف نسبة السكان الذين يعشون دون خط الفقر الوطني بحلول عام ٢٠١٥		●●●			●●●		
فيروس الإيدز/مرض نقص المناعة وقف انتشاره وعكسه بحلول عام ٢٠١٥				●●●			
الجوع انصاف نسبة الأطفال دون الخامسة ذوي الأوزان المتدنية بحلول عام ٢٠١٥	●●●			●●●			
الحاجات والمتطلبات الأساسية انصاف عدد السكان الذين لا يتمتعون بالوصول إلى مياه شفة مأمونة	●●●			●●●			
تعميم التعليم الابتدائي تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥	●●●			●●●			
المساواة الجندرية تحقيق وصول متكافئ للصبية والبنات إلى التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥	●●●			●●●			
صحة الأم خفض نسبة أو معدل وفيات الأمهات إلى الثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥	●●●			●●●			
وفيات الأطفال خفض معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة إلى الثلثين بحلول عام ٢٠١٥		●●●		●●●			
الاستدامة البيئية وقف فقدان الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥		●●●		●●●			

المراجع

١. وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «خارطة آحوال المعيشة في لبنان»، ١٩٩٨.
٢. ادارة الإحصاء المركزي: «الأوضاع المعيشية في لبنان»، ١٩٩٧.
٣. وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان: «مسح صحة الأم والطفل»، ١٩٩٧.
٤. United Nations System in Lebanon: ***"United Nations Development Assistance Framework- A Platform for Cooperative Action 2002-2006"***, 2002.
٥. Council for Development and Reconstruction (CDR), Economic and Social Fund for Development (ESFD): ***"Short Term Mission on Social and Municipal Development, Poverty Analysis and Targeting Mechanism for the ESFD Project"***, 2002.
٦. ادارة الإحصاء المركزي: «موازنة الأسرة في لبنان»، ١٩٩٧.
٧. ادارة الإحصاء المركزي و«اليونيسف»: «أوضاع الأطفال في لبنان، ٢٠٠٠»، ٢٠٠٢.
٨. المركز التربوي للبحوث والإنماء: «نتائج نظام التعليم، ١٩٧٢-١٩٧٣» ١٩٧٣.
٩. المركز التربوي للبحوث والإنماء: «إحصاءات أولية عن نظام التعليم في لبنان للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٦ و١٩٩٦-١٩٩٧»، ١٩٩٨.
١٠. UN System in Lebanon: ***"Common Country Assessment Report"***, 2000.
١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية - لبنان ٢٠٠١-٢٠٠٢، العولمة نحو خطة عمل لبنانية
١٢. المركز التربوي للبحوث والإنماء: «تقويم الالتحاق بالصف الرابع، ١٩٩٥-١٩٩٦».
١٣. وزارة التربية: «التقرير الوطني» «التعليم للجميع، ٢٠٠٠.
١٤. رياض طبارة: «التعليم في لبنان»، ٢٠٠٠.
١٥. UNESCO Regional Office in Beirut and Educational ResearchCenter: ***"Indicators for the General Education in Lebanon for the Years1999-2000"***, 2001.
١٦. التقرير الوطني المقدَّم إلى القمة العالمية للأطفال عن التقدُّم المحقَّق، ٢٠٠١.
١٧. ندوة عن التعليم الأساسي عقدت في مجلس النواب، ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.
١٨. وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان: «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، ١٩٩٦
١٩. ادارة الإحصاء المركزي: «القوى العاملة في لبنان»، ١٩٩٨.
٢٠. Institute for Women Studies in the Arab World: ***"The Female Labor Force in Lebanon"***, 1998
٢١. المكتب الوطني للاستخدام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «القوى العاملة في لبنان»، ١٩٩٨.
٢٢. الأمم المتحدة : «المرأة والرجل في لبنان: صورة احصائية»، ٢٠٠٠
٢٣. تقرير المنظمات غير الحكومية الوطني عن التقدم المحقَّق تنفيذاً لخطة عمل مؤتمر بيجينغ، ١٩٩٨.
٢٤. Ministry of Health and UNICEF: ***"Indicators on Child Health"***,1990
٢٥. دراسة عن انتشار فقر الدم ونقص الحديد تغطي النساء في سنّ الحمل والأطفال دون سنّ الخامسة، أجرتها وزارة الصحة العامة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، بالتنسيق مع «اليونيسف» وجمعية أطباء الأطفال في الجامعة الأميركية في بيروت.
٢٦. التقرير الوطني المقدَّم إلى القمة العالمية للأطفال عن التقدُّم المحقَّق، ٢٠٠١.
٢٧. Ministry of Public Health and UNICEF: ***"A study of natal and prenatal maternal and child health"***, 2000.
٢٨. إحصاءات البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.
٢٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان: الشباب والتنمية، ١٩٩٨.
٣٠. إحصاءات البرنامج الوطني لمكافحة السل في لبنان.
٣١. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/خطيب.
٣٢. المرصد اللبناني للبيئة والتنمية.
٣٣. تقرير وضع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢.

فقر الدخل:

الفقر هو حال من الحرمان او القصور عن تلبية لكل او جزء من الاحتياجات الاساسية التي تسمح للفرد (او الاسرة) بان يعيش عند مستوى معيشة لائق متعارف عليه في زمان ومكان محددين. و هناك نوعان من اساسيان من قياسات الفقر: القياس المطلق (خط الفقر المطلق) وهو عندما يتم تحديد مستوى ونوع الحاجات الاساسية بشكل ثابت نسبياً، ويعتبر فقيراً كل من لا تتوفر له هذه الاحتياجات. اما القياس الثاني، فهو القياس النسبي (خط الفقر النسبي) وهو قياس مبنس على توزيع الدخل حيث ان جميع الافراد الذين يقل دخلهم عن نسبة معينة من الدخل الوسطي (الدخل الوسيط) يعتبرون فقراء. وبهذا المعنى فان هذا الخط متحرك ويتغير كلما تغير الدخل. أما خط الفقر فهو التعبير الرقمي الذي يشير الى الحد الأدنى لـالدخل/الإنفاق الذي تحتاج إليه الأسرة لدعم وجودها. وخط الفقر الأدنى يعبر عن مستوى الدخل/الإنفاق الضروري لتلبية حاجات الغذاء اساسا، والحاجات الاكثر ضرورة لتامين البقاء، في حين أنَّ خط الفقر الأعلى يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأخرى أيضاً، بما فيها المسكن والتعليم والرعاية الصحية والملبس والنقل. وليس في لبنان خط للفقر معتمد وطنياً. أما خط الفقر المعتمد في بعض الدراسات والمنشورات في لبنان فيعكس تقديرات حاجات الأسر وليس تعبيراً عن قيمة دقيقة لخط الفقر بالمعنى العلمي الصارم.

- **مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية** لقياس الفقر المدقع يعادل دولاراً أميركياً واحداً/الفرد حسب تعادل القيمة الشرائية -(PPP values)؛ والمعطيات عن هذا المؤشر ليست متوفرة، وقد جرى تبنّي مؤشر بديل عوضاً عنه. فبحسب إدارة الإحصاء المركزي (١٩٩٧)، فحصة الأشخاص الذين يعيشون في الأسر ممَّا يعادل دخل الفرد الشهري الحدَّ الأدنى الشهري للأجور (٣٠٠ ألف ل.ل. كمعدل وسطي لعائلة مكوَّنة من خمسة أشخاص، أو ٦٠,٠٠٠ ل.ل. لكل فرد في العائلة)، أي ١,٣٣ دولار أميركي للفرد يومياً (بالأسعار الجارية)، وهذا قريب من مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية الذي يعادل دولاراً واحداً/يوم للفرد.
- **نسبة الفقر** (او الفقراء) Headcount Index : مؤشر يدل على نسبة السكان الفقراء (الذين يعيشون تحت خط الفقر) من اجمالي السكان.
- **فجوة الفقر** Poverty Gap : تعبير رقمي عن الفجوة الواجب ردمها لرفع كل من هم دون خط الفقر الى مستوى هذا الخط.
- **معدل فجوة الفقر** (Poverty Gap Ratio) : مؤشر مركب ينتج عن حاصل ضرب قيمة مؤشر نسبة الفقربقيمة فجوة الفقر.

يعتمد قياس كل من نسبة الفقر (او الفقراء) ونسبة فجوة الفقر و معدل فجوة الفقر على توفُّر خط وطني للفقر، مُحتَسَب على أساس إما الدخل أو الإنفاق، الأمر الذي لا يتوفر حالياً. وثمة مسح وطني متعدد الأهداف لأوضاع الأسر قيد الإعداد الآن، ويُتوقَّع إنجازه في أواخر عام ٢٠٠٥، وسيوفر البيانات الضرورية اللازمة لتعيين خط الفقر على أساس أحدد الاثنين: الدخل أو الإنفاق.

- **حصة الخُمس الأفقر من الدخل الوطني:** البيانات غير متوفرة، وبدلاً منها ثمَّة معطى هو حصة الـ ١٧ ٪ من السكان الأدنى دخلاً التي تُقدَّر بنحو ٤ ٪ من الدخل الوطني عام ١٩٩٧، وهذا الأقرب إلى مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية (إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٧).
- **مؤشّر "جيني"** بلغ ٠,٤٣٥ في عام ١٩٩٦، وهو يعبر عن درجة التركز في توزع الدخل في لبنان (إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٧).

حاجات أساسية غير مشبَعة:

دليل أحوال المعيشة: استخدمت دراسة خارطة الاحوال المعيشة وسائل رياضية لبناء دليل مركب للتعبير عن درجة إشباع الحاجات الأساسية للأسر والأفراد المقيمين في لبنان. ويقيس هذا الدليل درجة تلبية الحاجات الأساسية غير المشبعة للسر استنادا إلى منهجية الحاجات الاساسة غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs) الى درجة الاشباع في اربعة ادلة فرعية هي: الإسكان (غرف/الشخص، المساحة المبنية/شخص، وسائل التدفئة الرئيسية)؛ المياه والصرف الصحي (ويتضمن الارتباط بشبكة مياه، مصدر مياه الشفة الرئيسي، وسائل الصرف الصحي)؛ والتعليم (مواصلة التعليم ومرحلته)؛ والمؤشرات المتعلقة بالدخل (عدد السيارات الخاصة، معدل الاعالة الاقتصادية، والمهنة الرئيسية). وبناءً على هذا الدليل قُسِّمت الأسر والأفراد إلى خمس أوضاع معيشية هي: منخفضة جداً (تمثل ٧٪ من الاسر)، منخفض (٢٥٪ منها)، ومتوسطة (٤٢٪)، ومرتفعة (٢٢٪)، ومرتفعة جداً (٤٪).

[٦٥] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.
[٦٦] «أوضاع الأطفال في لبنان»، مرجع ورد ذكره.
[٦٧] ***Indicators on Child Health,*** *op. cit.*, 1990
[٦٨] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.
[٦٩] «أوضاع الأطفال في لبنان»،٢٠٠٠، مرجع ورد ذكره.
[٧٠] المرجع نفسه.
[٧١] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.
[٧٢] دراسة عن انتشار فقر الدم ونقص الحديد تغطي النساء في سنّ الحمل والأطفال دون سنّ الخامسة، أجرتها وزارة الصحة العامة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، بالتنسيق مع «اليونيسف» وجمعية أطباء الأطفال في الجامعة الأميركية في بيروت.
[٧٣] التقرير الوطني المقدَّم إلى القمة العالمية للأطفال عن التقدُّم المحقَّق، ٢٠٠١.
[٧٤] هذا المؤشر يعكس الإطار الزمني لاثنتي عشرة سنة قبل إجراء المسح.
[٧٥] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.
[٧٦] التقرير الوطني المقدَّم إلى القمة العالمية للأطفال عن التقدُّم المحقَّق، ٢٠٠١.
[٧٧] ***Indicators on Child Health,*** *op. cit.*
[٧٨] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.
[٧٩] *Ibid.*
[٨٠] *Ibid.*
[٨١] *Ibid.*
[٨٢] «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، مرجع ورد ذكره
[٨٣] البرنامج الوطني للسيدا.
[٨٤] *Ibid.*
[٨٥] *Ibid.*
[٨٦] UNDP, ***"The National Human Development Report in Lebanon: Youth and Development",*** Table 3.6 formatted as per population per age and gender 1996-2021 averages.
[٨٧] *Ibid.*
[٨٨] البرنامج الوطني للسيدا.
[٨٩] البرنامج الوطني لمكافحة السل في لبنان
[٩٠] يشمل هذا المعدل الوفيات الناجمة عن السل، فضلاً عن الوفيات الناجمة عن أسباب أخرى.
[٩١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/خطيب.
[٩٢] وزارة البيئة، إدارة التخطيط للمحميات
[٩٣] كهرباء لبنان، ٢٠٠٢.
[٩٤] وزارة البيئة، مكتب الأوزون.
[٩٥] Ministry of Environment, ***"Lebanon's First National Communication under the United Nations Framework Convention on Climate Change",*** 1999.
[٩٦] Ministry of Electrical and Water Resources, (EDL): ***"International Energy Agency Statistics - Basic Energy Indicators - Lebanon",*** 1997.
[٩٧] «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، مرجع ورد ذكره
[٩٨] Central Administration of Statistics, ***"Census of Buildings and Establishments",*** 1997.
[٩٩] CDR/LACECO - Consultant, 2000.
[١٠٠] وزارة البيئة، ٢٠٠٠.
[١٠١] وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩.
[١٠٢] وزارة البيئة، مكتب الأوزون.
[١٠٣] SoER, 2002.
[١٠٤] «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، مرجع ورد ذكره
[١٠٥] «الأوضاع العيشية في لبنان»، مرجع ورد ذكره.
[١٠٦] Blue Plan Mediterranean Country Profiles, Lebanon, 1999.
[١٠٧] International Energy Agency Statistics: ***"Basic Energy Indicators, Lebanon"***, 1997, (MoEW/EDL)
[١٠٨] El-Fadel, M. Zeinati, M & Jamali D., ***"Water Resources in Lebanon: Characterization, Water Balance and Constraints",*** Journal of Water Resources Development, 2000.
[١٠٩] Fawaz, M., ***"Water Resources",*** in the proceedings of the "Conference on the Status of Water in Lebanon", 1992.
[١١٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية»، ٢٠٠٢.
[١١١] *Ibid.*
[١١٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة المالية.
[١١٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية»، ٢٠٠٢.
[١١٤] *Ibid.*
[١١٥] «الأوضاع المعيشية في لبنان»، مرجع ورد ذكره.
[١١٦] يونيسف.
[١١٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «التقرير الوطني للتنمية البشرية»، ٢٠٠٢.

الهوامش

[1] راجع الملحقات:«الفقر: تعريفات ومؤشرات»

[2] إدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. بيروت: الإدارة، ١٩٩٨.

[3] إدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. بيروت: الإدارة، ١٩٩٨.

[4] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرامج، ١٩٩٨

[5] وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل.بيروت: الوزارة، ١٩٩٦

[6] United Nations System in Lebanon: ***"United Nations Development Assistance Framework - A Platform for Cooperative Action 2002-2006", op. cit.***

[7] راجع الملحقات: «الفقر: تعريفات ومؤشرات» وادارة الاحصاء المركزي. الاوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. بيروت: الادارة، ١٩٩٨

[8] Hamdan, Kamal; ***"Short-Term Mission on Social and Municipal Development: Poverty Analysis and Targeting Mechanism for the ESPD Project"***, Lebanon: CDR, October 2002.

[9] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية. بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة، ٢٠٠٠.

[10] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرامج، ١٩٩٨.

[11] إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في لبنان ٢٠٠٠. بيروت: الإدارة، ٢٠٠٣.

[12] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرامج، ١٩٩٨

[13] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرامج، ١٩٩٨

[14] Hamdan, Kamal; ***"Short-Term Mission on Social and Municipal Development: Poverty Analysis and Targeting Mechanism for the ESPD Project"***, Lebanon: CDR, October 2002.

[15] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرامج، ١٩٩٨

[16] إدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. بيروت: الإدارة، ١٩٩٨.

[17] دراسة أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء في عام ٢٠٠٠، مبنية على تقديرات عدد سكان مختلفة (لا إحصاء رسمياً لعدد السكان)، أشارت إلى أنَّ معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية بلغ ٩١٪ في عام ١٩٩٨.

[18] المركز التربوي للبحوث والإنماء: «إحصاءات أولية عن نظام التعليم في لبنان للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٦ و١٩٩٦-١٩٩٧»، ١٩٩٨

[19] UN System in Lebanon: ***"Common Country Assessment Report", 2000.***

[20] *Ibid.*

[21] *Ibid.*

[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية - لبنان ٢٠٠١-٢٠٠٢، العولمة نحو خطة عمل لبنانية.

[23] *Ibid.*

[24] إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء.

[25] رياض طبارة: «التعليم في لبنان»، ٢٠٠٠.

[26] United Nations System in Lebanon: ***"United Nations Development Assistance Framework - A Platform for Cooperative Action 2002-2006"***, *op. cit.*

[27] المركز التربوي للبحوث والإنماء: «تقويم الالتحاق بالصف الرابع، ١٩٩٥-١٩٩٦».

[28] وزارة التربية: «تقرير التعليم للجميع»، ٢٠٠٠.

[29] تُصنَّف المدارس في لبنان ثلاث فئات هي: المدارس الرسمية التي تديرها وزارة التربية الوطنية وتمولها؛ المدارس الخاصة المجانية التي تملكها منظمات أهلية أو خيرية وهي تموَّل من وزارة التربية الوطنية جزئياً وتغطي التعليم الابتدائي؛ المدارس الخاصة التي يملكها القطاع الخاص ويديرها، ويمولها أصحابها وتغطي كل مستويات التعليم.

[30] UNESCO Regional Office in Beirut and Educational Research Center: ***"Indicators for the General Education in Lebanon for the Years 1999-2000"***, 2001.

[31] *Ibid.*

[32] *Ibid.*

[33] «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، مرجع ورد ذكره.

[34] المركز التربوي للبحوث والإنماء: «التعليم المجاني في لبنان: الحاجة إلى التعليم الرسمي»، ١٩٩٩.

[35] «إحصاءات أولية عن نظام التعليم في لبنان للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٦ و١٩٩٦-١٩٩٧»، ١٩٩٨، مرجع ورد ذكره.

[36] *Ibid.*

[37] التقرير الوطني المقدَّم إلى القمة العالمية للأطفال عن التقدُّم المحقَّق، ٢٠٠١.

[38] ندوة عقدت في مجلس النواب عن التعليم الأساسي، ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

[39] «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، مرجع ورد ذكره.

[40] رياض طبارة: «التعليم في لبنان»، ٢٠٠٠.

[41] «أوضاع الأطفال في لبنان»، ٢٠٠٠ مرجع ورد ذكره.

[42] وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان: «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، ١٩٩٦.

[43] ادارة الإحصاء المركزي: «القوى العاملة في لبنان»، ١٩٩٨.

[44] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية - لبنان ٢٠٠١-٢٠٠٢، العولمة نحو خطة عمل لبنانية.

[45] «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، مرجع ورد ذكره

[46] *Ibid.*

[47] «المرأة والرجل في لبنان: صورة احصائية»، ٢٠٠٠

[48] «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن»، مرجع ورد ذكره

[49] *Ibid.*

[50] *Ibid.*

[51] *Ibid.*

[52] «الأوضاع المعيشية في لبنان»، مرجع ورد ذكره.

[53] «القوى العاملة في لبنان»، مرجع ورد ذكره.

[54] Institute for Women Studies in the Arab World: ***"The Female Labor Force in Lebanon"***, 1998

[55] المكتب الوطني للاستخدام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «القوى العاملة في لبنان»، ١٩٩٨.

[56] ***The Female Labor Force in Lebanon,*** *op. cit.*

[57] «المرأة والرجل في لبنان: صورة احصائية»، ٢٠٠٠، مرجع ورد ذكره

[58] التقرير الوطني الذي وضعته المنظمات الأهلية غير الحكومية عن التقدُّم المحقَّق في تنفيذ خطة عمل بيجينغ، ١٩٩٨.

[59] «أوضاع الأطفال في لبنان»، ٢٠٠٠ مرجع ورد ذكره.

[60] «مسح صحة الأم والطفل»، مرجع ورد ذكره.

[61] *Ibid.*

[62] «أوضاع الأطفال في لبنان»، ٢٠٠٠، مرجع ورد ذكره.

[63] المرجع نفسه.

[64] Ministry of Health and UNICEF: ***Indicators on Child Health,*** 1990